www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة السنة السادسة | 1 تشرين الأول 2019

زيتون

العدد: 197

عام دراسي جديد وكتب قديمة

المبعوث الأممي لسوريا.. اللجنة الدستورية ستكون مشروعا يمهد لحل سياسي في سوريا

قال المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، أمس الاثنين، إن اللجنة الدستورية في سوريا ستكون مشروعا يمهد لحل سياسي، وأن الشعب السوري هو من سيوافق على الدستور الجديد.

وأضاف بيدرسون في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي حول سوريا، إن الشعب السوري هو من سيوافق على الدستور الجديد، وإن اللجنة الدستورية لن تحل الأزمة السورية بمفردها، وأن شبح الانفجار الإقليمي بسبب أزمة وسوريا لا يزال يلوح في الآفاق.

وأوضح أن نصف ممثلي المجتمع المدني باللجنة الدستورية السورية من النساء، محذرا من المعاناة المستمرة في سوريا واليأس المنتشر بين السوريين.

وشـدد بيدرسون على ضرورة تمكين السوريين في الـداخـل والـخـارج من المشاركة في الانتخابات، منوها إلى أن وقف إطلاق النار في سوريا حيوي وسيمهد الطريق أمام العملية السياسية.

وخلال الجلسة، قالت المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة كيلي كرافت في كلمتها "من المعيب أن يجلس هنا معنا من يرتكب المجازر في سوريا"، في إشارة إلى مندوب النظام السوري في الأمم المتحدة بشار الجعفري.

من جهته، طالب المندوب الفرنسي في مجلس الأمن بوقف الأعمال القتالية في إدلـب لرفع العراقيل أمـام وصول المساعدات الإنسانية.

كما قال مندوب دولة الكويت "منصور العتيبي" إنه لا سلام في سوريا من دون محاسبة مرتكبي الجرائم التي وقعت منذ عـام ٢٠١١، مؤكداً قلقه بشأن التصعيد العسكري في إدلب مدينياً كل الهجمات التي تستهدف المدنيين.

وأعرب "العتيبي" عن أمله بأن تكون هـذه الخطوة بداية الانطلاقة التي طال أمدها للعملية السياسية السورية وخطوة هامة لتمكين الشعب السوري الشقيق من تحقيق طموحاته المشروعة عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة وسلامة الأراضي السورية.

وأضـاف؛ لابد أن نعرب عن تقديرنا لجهود ضامني اتفاق آستانا التي ساهمت في التوصل إلى هذه المحطة المحورية في العملية السياسية السورية.

وحث الجهود الدؤوبة التي قام بها المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون للتوصل إلى هـذا الاتفاق معربا عن تأييده لدعوته بأن يظهر المجلس وحدته بشكل علني وأن يكون مساندا وداعما لجهوده وخطواته الهامة المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأكد أن ذلك يأتي وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ مشددا على أهمية أن تصاحب هذه العملية السياسية تدابير لبناء الثقة ولعل أبرزها هو ما ذكـره المبعوث الخاص من ضرورة تحقيق تقدم حقيقي وملموس في ملف المعتقلين والمفقودين والسماح للمنظمات الدولية المختصة لزيارة المعتقلات والسجون.

وبشأن الأوضاع الميدانية قال السفير العتيبي "نحن قلقون من الأوضاع في إدلب التي شهدت تصعيدا عسكريا منذ نهاية شهر أبريل الماضي وإمكانية انعكاس الـتـطـورات في إدلـب على العملية السياسية".

وكان المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا صرح سابقا أن اللجنة الدستورية تضم أعضاء من كافة مكونات المجتمع السوري ومنهم كرد سوريا.

وأضاف بيدرسون خلال إحاطة صحفية؛ اعتقد أننا نجحنا في جلب شريحة كبيرة من مختلف مكونات المجتمع السوري جنبا إلى جنب في اللجنة الدستورية، وكذلك أعضاء يحملون آراء متنوعة، ما لدينا هو لجنة ذات مصداقية وتوزان لكي تتمتع بالشرعية لتكون قادرة على تطوير مخرجات موثوقة للنقاش.

وأوضح أنه لم يحص عدد أعضاء اللجنة الدستورية من الناحية الإثنية التي ينتمون إليها، لكن باستطاعتي القول إن هناك أعضاء أكراد في تلك اللجنة.

وذكر أن الاجتماع الأول للجنة الدستورية سيكون بحضور كامل أعضائها، وسيكون لدينا اجتماع أعضاء لل ١٥٠، تم اجتماع لل ٤٥ الذين سيعدون مسودة اللجنة، وهنا سيكون السؤال، كم من الوقت يلزم ال ٤٥ للجلوس واللقاء، وكم اجتماعا سيعقدون؟.

وعن كيفية الاتفاق داخل اللجنة وفي حال تصويت الأعضاء بشكل متعادل قـال: "حينها لا يكون هناك اتفاق، سيكون التركيز على النظام الداخلي لعمل اللجنة، حيث يتعين أن يكون لدينا إجـماع، وفي حال لم يكن لدينا الإجماع المنشود تكون الموافقة بنسبة ٧٥٪ وهذا يعني موافقة ١١٣ عضوا.

وكـانـت طلبت الـولايـات المتحدة الأمريكية من المجتمع الدولي بالضغط على روسيا ونظام الأسـد لدعم عمل اللجنة الدستورية السورية، وكشفت أن انتخابات رئاسية في سوريا هي الخطوة القادمة.

وقـال المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا "جيمس جيفري" في مقابلة مع قناة العربية يوم الجمعة، إنه يجب الضغط على روسيا ونظام الأسد، من أجل أخذ اللجنة الدستورية على محمل الجد، مشيرا إلى أن الخطوة القادمة بعد تشكيل اللجنة الدستورية، هي انتخابات رئاسية بحسب قرار الأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤.

وأضـاف "جيفري" أنـه يثق بتنظيم الأمم المتحدة لانتخابات حرة في سوريا كما فعلت في العراق عام ٢٠٠٣، عقب إسقاط حكم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

يذكر أن رؤساء الدول الضامنة لاتفاق أستانا اتفقوا في البيان الختامي لقمة أنقرة على الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية ودعـم عملها بالتنسيق مع المبعوث الأممي إلى سوريا لوضع دستور جديد لسوريا، على أن يكون ثلثها من طرف المعارضة، وثلث من طرف النظام، وثلث من جهات أممية ومنظمات مجتمع مـدني، وسيختار كل قسم ١٥ عضوا لتقديم مقترحات لمسودة الدستور.

رئيس هيئة التفاوض.. اللجنة الدستورية فرصة لبناء سياسي جديد

قال رئيس هيئة التفاوض السورية نصر الحريري، أمس الإثنين، إن الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية "فرصة لبناء سياسي جديد" في سوريا.

وحـذر في الوقت نفسه من مواصلة النظام التملص من الالتزامات الدولية، جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده الحريري في إسطنبول التركية، ونقلته وكالة الأناضول التركية.

وقال الحريري: "تم توزيع إعلان تشكيل اللجنة الدستورية على أعضاء مجلس الأمن الدولي، وستعقد اليوم جلسة يتم التركيز فيها على عمل اللجنة الدستورية، وربما تخرج بإجراء داعم لها".

وأضاف؛ إن اللجنة الدستورية ليست بدعة، وهي جزء من القرار الأممي ٢٢٥٤، والذي ينص في فقرته الرابعة على أن العملية التي يقودها السوريون هي بقيادة سورية، وصياغة دستور جديد، وتتلوها انتخابات حرة ونزيهة، تحت إشراف الأمم المتحدة.

وأوضـح أنـه لم نبدأ بتطبيق الحكم الانتقالي ولا الدستور ولا الانتخابات، نحن في طور التفاوض للتفاهم على هذه القضايا، وفي التطبيق يجب مراعاة التسلسل الزمني للقرار الأممي.

ورأى أن عملية الدستور هي جزء من القرارات الدولية، وهذه الورقة التي تم التوافق عليها ذات مصداقية وشاملة ومتوازنة للجميع، وتتشكل وفقا لكل قـرارات مجلس الأمـن ذات الصلة، لتسهيل مفاوضات سورية – سورية لصياغة دستور جديد تجري – استنادًا إليه – انتخابات تحت إشراف أممي، مجسدًا فيها المبادئ الـ١٢ التي أقرت في جنيف سابقا نصًا وروحًا.

وأضـاف؛ أن اللجنة الدستورية يتعين معها أو ضمنها الذهاب لباقي البنود في القرار، الحكم الانتقالي، والانتخابات، ومسودة الدستور ستعرض للموافقة الشعبية، وضمن العمل يمكن أن تناقش الخبرات الدستورية، منها كل الدساتير السورية بما فيها دستور ٢٠١٢،عـلى طاولة المراجعة.

وأشـار إلى إنها تتكون مـن هيئتين مصغرة وموسعة، المصغرة هدفها الصياغة، والموسعة للإقرار، وتمثيلها موزع بالتساوي بين النظام والمعارضة والأمـم المتحدة، واللجنة الدستورية تتخذ قرارتها بالتوافق وإن لم يكن فبنسبة ٧٥٪ أي ١١٣ للهيئة الموسعة، و٣٤ للمصغر، وبالتالي من الصعب أن يخطف أي طرف القرار.

وذكر أن هناك رئاسة مشتركة من النظام وهيئة المفاوضات، ويعملان بالتوافق في الهيئتين المصغرة والموسعة، تحت رعاية الأمم المتحدة، واللجنة الدستورية هي من تحدد طريقة التوافق الشعبي، أو قوننة وتفعيل الدستور الجديد بعد إجرائه.

وبين الحريري أن المعارضة عملت على أن تكون القائمة شاملة لكافة الألوان السورية، وأن تكون شاملة ومتوازنة وذات مصداقية، وبـذلـت جهدها، واللجنة الدستورية بمثابة تقدم أمام العملية السياسية وتفتح باب الأمل لأن تكون هناك تقدمات.

وتحدث الحريري عن مآخذ على اللجنة منها أنه استمرت سنتان حتى توصلنا لترتيبة اللجنة الدستورية، فكم ستأخذ من الوقت للحديث عن المضمون، وهنـاك تحديات بسبب ارتباطها ببقية الملفات، من الحكم الانتقالي، والانـتـخـابـات، ومـن أهـم المخاوف استمرار النظام في التعطيل.

ونوه إلى أنها فرصة لفتح مفاوضات مباشرة سورية – سورية حول الدستور، وأول مرة تتطبق فيها صيغة التطابق المتبادل، وفيها فائدة، هناك فرصة لبناء سياسي جديد من البوابة الدستورية، ومنها يمكن الدخول لتطبيق القرار ٢٢٥٤، ونأمل أن يتعاون المجتمع الدولي للضغط على النظام.

وأضاف، توقعاتنا أن يستمر النظام في التعطيل وعلينا الاستعداد لمحاولات التطويع، ونؤكد على ضرورة الجدول الزمني لتطبيق القرارات، ونعمل مع الأمم المتحدة لتفعيل ملف المعتقلين، آملين أن يكون هناك إطلاق سراح دفعة كبيرة من المعتقلين، تزامنا مع بدء عمل اللجنة الدستورية.

وعن برنامج عمل الفترة المقبلة، قال: "نعمل على عقد أول لقاء وسيكون في ٣٠ تشرين الأول الجاري بجنيف، ولدينا اجتماع في ٨ من الشهر الجاري يضم هيئة المفاوضات واللجنة الدستورية في الرياض، لمدة ٧ أيام لتتم التحضيرات للذهاب إلى اللجنة الدستورية".

وأكد أن أي حل مشوه ومجتزأ لا يحقق الحل السياسي فهو مرفوض من قبلنا، ولا توجد ضمانات لتمييع عمل اللجنة الدستورية، وضـمان الحل في سوريا مرهون بوجود أطراف سورية تتفق، وهناك أطراف إقليمة ودولية يجب أن تتوافق أيضا.

وكشف أن "٩٠٪ من القضايا الدستورية إما متفق عليها، أو من السهولة الاتفاق عليها، و١٠٪ قضايا تتعلق بالمركزية وهوية الدولة ربما تشكل خلاف، ولكن بقليل من الجدية يمكن الاتفاق عليها.

وفي حديثه عن إدلـب، قال أن هناك ضغوط دولية لخفض التصعيد والالتزام به، ولا تزال رغبة لدى النظام لدعم العمليات العسكرية في المنطقة، والمدنيون هناك في خطر، وهناك تهديد لعودة ونمو وظهور لحلقات الإرهاب، وتهديد بدفقة كبيرة من اللاجئين، باتجاه تركيا، وبالتالي ستكون مشكلة لتركيا والعالم وبالتالي يجب التوافق على حل مشكلة إدلب.

وكـان رئيس هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة "نصر الحريري"، دعا في وقت سابق للتحرك مدنيا وعسكريا ضد هيئة تحرير الشام، وعـدم الـسـماح لروسيا والنظام باتخاذها ذريـعـة للهجوم على محافظة إدلب.

وقال "الحريري" في مؤتمر صحفي عقده في مدينة اسطنبول اليوم الاثنين، إن النظام وحلفائه لديهم رغبة واضحة في استمرار العمليات العسكرية في الـشـمال الـسـوري، متخذين من هيئة تحرير الشام ذريعة من أجل استهداف المدنيين والبنى التحتية.

وأضاف، "في إدلب يهاجمنا وحشان، الوحش الأول نظام بشار الأسد وميليشياته وحلفائه، والوحش الثاني هو هيئة تحرير الشام أو القاعدة أو كل مسمياتها ورموزها"، مشددا على أنه "لا يمكن القبول بهذا النظام بعد كل ما حدث منذ عام ٢٠١١".

وأشـار إلى أنـه يجب أن لا يبقى ملف تحرير الشام لعبة بيد الروس يستخدموها حيث يشاؤون، ولابد للجيش الحر الموجود على الأرض التعاون مع الـدول المـوجـودة في التحالف الدولي، بأي صيغة دولية، من أجل التخلص من هذا التنظيم دون السماح للنظام ولروسيا ولإيران التقدم بهذه المنطقة وارتـكـاب الجرائم بحق المدنيين.

وحـذرت هيئة تحرير الشام أمس الأحـد، من جر المنطقة إلى حرب داخلية وفـوضى أمنية، ضمن ما أسمتها حرب الشائعات التي يبثها النظام المجرم في المناطق المحررة.

وشـهـدت مـدن مـعـرة النعمان وكفرتخاريم وسراقـب والأتـارب ومناطق أخـرى في ريفي إدلـب وحلب منذ مطلع الشهر الحالي، مظاهرات شعبية ضد هيئة تحرير الشام وزعيمها الجولاني، وحملوه مسؤولية ما يجري من تراجع للثورة في المنطقة، بعد أن قام بإنهاء أغلب الفصائل في المنطقة وسلب سلاحها بعمليات بغي عديدة، وترك المناطق اليوم تسقط تباعا أمام تقدم النظام وحلفائه.

بعد سيطرتها على المحرر وطرد فصائل الثورة.. تحرير الشام تحذر من حرب داخلية

أصدر مكتب العلاقات العامة التابع لهيئة تحرير الشام، أمس الأحد، بيانا حذر فيه من جر المنطقة إلى حرب داخلية وفوضة أمنية، بعد أنباء بثها نشطاء عن حسم تركيا أمرها لشن عمل عسكري وإنهاء الهيئة.

وقال المكتب الإعلامي في بيانه؛ ضمن حرب الشائعات التي يبثها النظام المجرم في المناطق المحررة، تتناقل وسائل إعلامية تصريحات عن مصادر مشبوهة أن هناك توجيهات ومطالب بشن حملة عسكرية ضد هيئة تحرير الشام.

وأشار البيان إلى أن هذه الشائعات تأتي انسجاماً مع دعوات المحتل الروسي بإبعاد أهم القوى الفاعلة في غرفة عمليات الفتح المبين عن معادلة المعركة ولأجل تشتيت جهود شعبنا الكريم المتلاحم مع أبنائه الثوار.

وحذر بيان الهيئة العقلاء والحكماء من جرّ المناطق المحررة إلى حرب داخلية وفوضى أمنية واسعة وهدم للمنشآت والمؤسسات الثورية، وما في ذلك من إعانة للمحتل وأعوانه على التخلص من الثورة السورية ومكتسباتها العسكرية.

وشدد البيان على ضرورة تصدي الإعلام الحر لهذه الإشاعات ومواجهة إعلام الثورة المضادة في كافة الميادين والمستويات المدنية والعسكرية.

يأتي بيان تحرير الشام بعد أخبار انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي وفق ناشطون، على أن تركيا وصلت للمرحلة الأخيرة من حسم ملف الهيئة، وستشن عمل عسكري ينهيها لتطبيق اتفاق أستانا في محافظة إدلب.

الجدير ذكره أن هيئة تحرير الشام هي من شنت حروب داخلية في المناطق المحررة في وقت سابق، وقامت بمقاتلة أغلب الفصائل المنضوية تحت راية الجيش الحر، وأخرها معاركها مع الزنكي وأحرار الشام، والتي أفضت بسيطرتها على المناطق المحررة، وتشكيل حكومة تابعة لها. قال عضو هيئة الحراك المدني الثوري في مدينة سراقب "حمزة الأبرش" أنه تعرض

روسيا تؤكد انعقاد جولة جديدة من محادثات أستانا قريبا

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي "سيرغي فيرشينين"، عن انعقاد جولة جديدة من محادثات "أستانا" حول سوريا قريبا.

وأكد "فيرشينين" أثناء حضوره جلسة لمجلس الأمن الدولي أمس الاثنين، أن الاجتماعات في إطار محادثات "أستانا" ستستمر، مشيرا إلى أن ممثلي روسيا وتركيا وإيران سيعقدون اجتماعا في وقت قريب، في العاصمة الكازاخستانية نور سلطان.

وشدد المسؤول الروسي على رفض محاولات التدخل في الحوار السوري – السوري وفرض وصفات على السوريين، تتعارض مع تقاليدهم الثقافية والدينية والقومية، بحسب تعبيره، داعيا المجتمع الدولي لدعم عمل اللجنة الدستورية، واجتماع أعضائها في جنيف يوم ٣٠ من تشرين الأول.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، صرح خلال مؤتمر صحفي عقب القمة الثلاثية في أنقرة في ١٦ من أيلول، أن الجولة الـ ١٤ من محادثات "أستانا" ستنعقد في تشرين الأول المقبل، بالعاصمة الكازاخية.

وكانت الجولة الـ ١٣ من محادثات "أستانا" عقدت في العاصمة الكازاخية نور سلطان يومي ١ و٢ من آب الماضي، وتم الاتفاق فيها على وقف إطلاق النار في إدلب، إلا أن النظام السوري أعلن وقف العمل بالاتفاق، واستأنف حملته العسكرية متهما فصائل المعارضة بخرق الهدنة.

كتاب "مع العدالة".. ١٠٠ شخصية على رأسهم بشار الأسد وشقيقه متهمون بجرائم حرب

نشرت مؤسسة "مع العدالة" كتابا بقائمة أسماء نحو ١٠٠ شخصية سورية متهمة بارتكاب جرائم حرب في سوريا، على رأسهم بشار الأسد وشقيقه ماهر.

وقال المدير التنفيذي لمؤسسة "مع العدالة" وائل السواح في ندوة بمعهد الشرق الأوسط للدراسات في واشنطن، إن الهدف من نشر الكتاب هو تذكير العالم بأن أي حل سياسي للمأساة السورية لا يمكن أن يتم على حساب العدالة والمساءلة.

وأشار السواح إلى أن الكتاب الذي يضم كبار المتهمين بارتكاب جرائم الحرب في سوريا يمكن أن يكون مرجعا لأي باحث قانوني أو أي جهة حقوقية في مجال تقصي الحقائق لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

"القائمة السوداء" اسم الكتاب الذي كشف أشخاصا بارزين ومقربين من رأس السلطة بشار الأسد مارسوا أبشع الجرائم الغير مسبوقة بحق الشعب السوري، تم التوصل إليهم بعد دراسات وتحقيقات استقصائية معمقة منهم بشار الأسد وشقيقه ماهر الأسد وزهير توفيق الأسد الأخ غير الشقيق لحافظ الأسد.

كما ضمت أسماء وزير الدفاع علي عبد الله أيوب ومدير مكتب الأمن الوطني السوري علي مملوك ووزير الداخلية محمد خير الرحمون ووزير الدفاع السابق فهد جاسم الفريج ووزير الداخلية السابق محمد إبراهيم الشعار وآخرون.

ويحتوي التقرير فضلا عن أسماء المتهمين الطرق الممكنة لجلب المتهمين للعدالة، كما ناقشت الندوة وضع آليات قانونية تسهل تحقيق العدالة كجزء من أي حل سياسي لسوريا.

واشنطن بعد تشكيل اللجنة الدستورية.. الخطوة القادمة انتخابات رئاسية في سوريا

طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من المجتمع الدولي بالضغط على روسيا ونظام الأسد لدعم عمل اللجنة الدستورية السورية، وكشفت أن انتخابات رئاسية في سوريا هي الخطوة القادمة.

وقال المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا "جيمس جيفري" في مقابلة مع قناة العربية أمس الجمعة، إنه يجب الضغط على روسيا ونظام الأسد، من أجل أخذ اللجنة الدستورية على محمل الجد، مشيرا إلى أن الخطوة القادمة بعد تشكيل اللجنة الدستورية، هي انتخابات رئاسية بحسب قرار الأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤.

وأضاف "جيفري" أنه يثق بتنظيم الأمم المتحدة لانتخابات حرة في سوريا كما فعلت في العراق عام ٢٠٠٣، عقب إسقاط حكم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

يذكر أن رؤساء الدول الضامنة لاتفاق أستانا اتفقوا في البيان الختامي لقمة أنقرة على الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية ودعم عملها بالتنسيق مع المبعوث الأممي إلى سوريا لوضع دستور جديد لسوريا، على أن يكون ثلثها من طرف المعارضة، وثلث من طرف النظام، وثلث من جهات أممية ومنظمات مجتمع مدني، وسيختار كل قسم ١٥ عضوا لتقديم مقترحات لمسودة الدستور.

محاولة اغتيال فاشلة تنفذها تحرير الشام بحق معارض لها في سراقب

لمحاولة اغتيال وذلك على خلفية مشاركته في مظاهرة جرت يوم الجمعة الماضية.

وكتب الأبرش على صفحته الشخصية في فيس بوك: "لقد تم محاولة اغتيالي من ربع ساعة بعد المظاهرة مباشرة تم ضربي من الخلف بواسطة سيارة سنتافيه ولاذت بالفرار وكانت رسالة فقط وكان بإمكانهم دهسي تماما وقتلي".

واتهم نشطاء ثوريون في مدينة سراقب هيئة تحرير الشام بالوقوف وراء محاولة اغتيال عضو الحراك المدني بعد مشاركته في مظاهرة طالب فيها بإسقاط الجولاني قائد هيئة تحرير الشام.

وقال أحد المتظاهرين لزيتون: "الجميع يعلم أساليب الهيئة في الانتقام من المعارضين لهم، ولا يمكن لأي جهة تنفيذ عمليات اغتيال غيرها" مضيفا أن ما تقوم به من تخويف الأهالي وقمعهم يتجاوز بأضعاف ما كانت تمارسه مخابرات نظام الأسد في بداية الثورة، لكن كل هذه الأساليب والمحاولات المجرمة ستكون دافعا لهم للاستمرار في مظاهراتهم ضد الهيئة.

وتشهد مدينة سراقب حالة من الاحتقان الشديد ضد عناصر هيئة تحرير الشام وسياساتها في التضييق والانتهاكات التي ترتكبها بحق الأهالي والنشطاء على حد سواء.

وسبق أن قامت الهيئة بملاحقة مجموعة من المتظاهرين الذين طالبوا بإسقاط الجولاني في الثاني من أيلول الحالي في مدينة سراقب.

وقال مراسل زيتون إن متظاهرين من بينهم "محمود باكير" هتفوا ضد هيئة تحرير الشام وزعيمها الجولاني، قامت القوة الأمنية في هيئة تحرير الشام على إثرها بملاحقتهم دون أن تتمكن من إلقاء القبض عليهم بعد تواريهم عن الأنظار.

ويتطلع الأهالي في عموم محافظة إدلب للخلاص من تنظيم جبهة النصرة والمسمى بهيئة تحرير الشام وحكومتها، متبنين سياسة التظاهر السلمي ضدها في مدن معرة النعمان وكفرتخاريم وسراقب ومدن أخرى، وسط أنباء تفيد بتوجه تركي لإيجاد حل سلس لهيئة تحرير الشام بشكل هادئ.

وفي وقت سابق وجه أحد نشطاء أهالي مدينة سراقب "محمد فضل حسن الحسان" والملقب بمختار الثورة عبر صفحته الشخصية علي فيسبوك نداء كرره في عدد من المناسبات لأهالي مدينته، حثهم فيه على التنبه لخطر هيئة تحرير الشام وما تشكله من تهديد لمحافظة إدلب والأراضي المحررة.

وكتب الحسان في ١٧ من أيلول الحالي منشورا قال فيه: "مجرمون استولوا على السلطة ومنعوا الانتخابات بقوة السلاح".

وأشار الحسان إلى مقتل الإعلامي "مصعب العزو" الذي قضى على يد هيئة تحرير الشام، وإلى إخفاء كل من وثاب العزو وياسر الددو وأحمد رحال والقيادي لدى الهيئة أبو العبد أشداء.

وأضاف الحسان: "ورأيتم سرقة أموالكم الخاصة والعامة من المعابر مرورا بالماء والكهرباء مستغلين الناس حتى في مقومات حياتهم، فلا يكاد يمر يوم إلا ويوجهون فيه الاهانات عبر قرارات حكومتهم برفع الأسعار بدءا من الخبز وليس انتهاء بالمولدات الكهربائية".

وذكر الحسان ما تمارسه هيئة تحرير الشام من محاصرة الأهالي في لقمة عيشهم بشكل فج، وإرهاب الناس بخطف الأهالي عبر مجموعات ملثمة تجول في الطرقات.

يذكر أن تسجيلا مرئيا نشره القيادي في هيئة تحرير الشام "أبو العبد أشداء" في العاشر من أيلول الجاري، كشف فيه عن حجم الفساد والتلاعب بمقدرات المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، تبع التسجيل عزل القيادي واعتقاله واعتقال الإعلامي أحمد رحال الذي نشر التسجيل، لتبدأ بعد ذلك سلسلة من الانتقادات شنها مجموعة من المقربين لهيئة تحرير الشام كالصحفي الأمريكي بلال عبد الكريم وقائد لواء التوحيد الأسيف عبد الرحمن وكان أخرها انتقادات القيادي في هيئة تحرير الشام المحامي عصام الخطيب والتي تحدث فيها عبر تسجيلات صوتيه عن خيانة الجولاني.

مظاهرات في إدلب تحت شعار اللجنة الدستورية شرعنة للأسد وخيانة للثورة

شهدت مدن وبلدات في محافظة إدلب اليوم الجمعة، خروج مظاهرات شعبية، رفضت اللجنة الدستورية السورية، واعتبرتها شرعنة لنظام الأسد وخيانة للثورة.

وخرج المئات من أهالي محافظة إدلب بمظاهرات شعبية في مدينة إدلب ومعرة النعمان وكفرتخاريم وسرمدا وكللي ومشمشان، ورفع المتظاهرون خلالها شعارات رافضة للجنة الدستورية السورية، باعتبارها شرعنة لنظام الأسد وخيانة للثورة، وأكدوا على مبادئ الثورة وطالبوا بإسقاط النظام ووقف الحملة العسكرية على محافظة إدلب.

كما خرجت مظاهرة حاشدة في مدينة بزاعة وبلدة سجو بريف حلب، تضامنا مع أهالي دير الزور، وتعبيرا عن رفضهم لتشكيل اللجنة الدستورية التي أعلنت عنها الأمم المتحدة قبل عدة أيام.

وتأتي هذه المظاهرات بعد دعوات وجهها ناشطون في الأيام الماضية، للخروج بمظاهرات شعبية تحت شعار "اللجنة الدستورية شرعنة للأسد وخيانة للثورة".

وكان ناشطون قد أطلقوا حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ٢٤ الشهر الحالي تحت عنوان "سوري ضد اللجنة الدستورية"، وذلك اعتراضا على قرار تشكيل اللجنة الدستورية، معتبرين أن موافقة عدة أطراف في المعارضة السورية المتمثلة بالائتلاف وهيئة التفاوض على تشكيل اللجنة هو اعتراف ضمني بشرعية نظام الأسد.

من جانب أخر نادت بعض المظاهرات التي خرجت في محافظة إدلب بإسقاط تنظيم جبهة النصرة أو هيئة تحرير الشام وزعيمها أبو محمد الجولاني.\

وتشهد المحافظة إحتقانا وغضبا من ممارسات وسياسات هيئة تحرير الشام في التضييق على النشطاء وتقييد مظاهراتها.

كما تمارس القمع والترهيب بحق المدنيين.

منسقو الاستجابة.. 5476 عادوا إلى بلداتهم بريف إدلب الجنوبي خلال الهدنة الأخيرة

أصدر فريق منسقو استجابة سوريا بيانا احصى فيه أعداد المدنيين العائدين إلى مدنهم وبلداتهم بريف إدلب الجنوبي، خلال الهدنة المعلنة من روسيا منذ مطلع الشهر الحالي.

ووثقت الفرق الميدانية لدى منسقو استجابة سوريا، ارتفاعا تدريجيا لعودة النازحين إلى بعض مناطق ريف ادلب الجنوبي، حيث تم توثيق عودة أكثر من ٥٤٧٦ مدنيا خلال الساعات الماضية، ليرتفع عدد العائدين من النازحين جراء الحملة العسكرية إلى ٣٦,٩٠٣ مدنيا أي مايعادل ٣,٨٢٪من إجمالي النازحين، مع توقعات بازدياد أعداد العائدين خلال المرحلة التالية.

وطالب البيان الفعاليات المدنية والإنسانية البدء بعمليات الاستجابة الإنسانية للعائدين إلى المنطقة، بالتزامن مع عمليات الاستجابة للنازحين في مناطق نزوحهم، كما طالب المدنيين العائدين إلى قراهم وبلداتهم بتوخي الحذر الشديد من المخلفات والذخائر الغير منفجرة، والاعلام عنها بشكل فوري.

وحذر البيان من توقف العملية التعليمية في المنطقة وخاصة بعد تخفيض الدعم المقدم لمديريات التربية والتعليم، والتدمير الممنهج للمؤسسات التعليمية الذي تسببت به الحملة العسكرية الأخيرة، والتي تجاوزت أكثر من ١١٦ منشأة تعليمية، إضافة للتقصير في تقديم الدعم الإنساني للمدنيين في شمال غربي سوريا وخاصة القاطنين في المخيمات المنتشرة في المنطقة والتي تجاوز عددها أكثر من ١١٥٣ مخيم يقطنها أكثر من ١,٢ مليون نسمة.

كما طالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه المدنيين في المنطقة، والعمل على تثبيت وقف الأعمال القتالية، مشددا على أن فرق منسقو استجابة سوريا تقوم بتقييم احتياجات المدنيين في المنطقة، وخاصة مع اقتراب فصل الشتاء من خلال التواصل مع جميع الجهات لزيادة الفعالية الإنسانية.

يذكر أن الفترة الأخيرة شهدت حالات نزوح كبيرة من مناطق ريف إدلب الجنوبي، بسبب تقدم قوات النظام بدعم روسي، والقصف الشديد من طائرات النظام وروسيا واتباعها سياسة الأرض المحروقة في المنطقة.

الطفولة في الشمال السوري أمام مواثيق حقوق الطفل

زين عباس

أغلق مجلس الأمن أبوابه في التاسع عشر من أيلول الحالي على فشل أعضائه في الاتفاق على قرارين لوقف الأعمال القتالية في إدلب، وبينما عطل الفيتو الروسي والصيني مشروع القرار الأول، رفضت تسع دول المشروع الثاني المقدم من روسيا.

وفي حديث لها قالت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية "أورسولا مولر" في مجلس الأمن قبل التصويت على مشروعي القرار"في غياب الحلول البديلة فإن عائلات كثيرة تبات في العراء"، مشيرة إلى اقتراب الشتاء وما يحمله من معاناة لمئات الآلاف من النازحين قسم كبير منهم من الأطفال.

وكان تقريرَ أممي صدر عام 2018 أشار إلى أن الأطفال في سوريا عانوا من أكبر عدد من الانتهاكات التي تم التحقق منها وتسجيلها في البلاد، تضمنت الانتهاكات تجنيد الأطفال واحتجازهم بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة والقتل والتشويه، ونسب التقرير معظم تلك الحالات إلى القوات الحكومية والقوات الموالية لها، يليها بتنظيم داعش.

هذا الفشل الدولي هو ما عبر عنه السوريون خلال السنوات السابقة في الوقوف إثر كل غارة جوية حاملين جثث أطفالهم متسائلين "أين العالم مما يجري"، الأطفال الحاضرين بين القتلى والغائبة حقوقهم في أجندة المجالس والمفاوضات، والذين يتعرضون لجميع أنواع الانتهاكات، بشهادة من الأمم المتحدة وتحت أنظار مجلس الأمن، يبدو السؤال مشروعا حول جدية اتفاقية حقوق الطفل المبرمة عام 1990، والتي وقعت عليها الحكومة السورية من بين 160 دولة.

وللفت الانتباه لحقوق الأطفال في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري لجأ نشطاء معارضون في تموز من عام 2016، إلى لعبة "البوكيمون" الرائجة لحث المجتمع الدولي على التدخل لوقف معاناة الأطفال هناك.

الحملة التي حاولت الاستفادة من ملاحقة ملايين البشر لـ "البوكيمون" نشرت صورا لأطفال في مناطق محاصرة في ريف دمشق وحماه وإدلب يحملون عبارات تشير إلى معاناتهم بجانب رسم "البيكاتشو" مطالبين العالم بمساعدتهم والوقوف معهم.

حقه في الحياة

باتت مشاهد انتشال الأطفال من تحت أنقاض المنازل أمرا معتادا في المأساة السورية، وتتحمل عمليات القصف الجوي العشوائي والقصف المدفعي للمدن والبلدات التي تشنها قوات النظام السوري، المسؤولية الأولى عن مقتل الأطفال بحسب تقرير للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

واستخدمت قوات النظام السوري منذ بداية قمعها للاحتجاجات سلاح البراميل المتفجرة التي يتم إطلاقها من الطائرات المروحية على المناطق السكنية دون أي توجيه، وتتسبب هذه البراميل التي يتراوح وزنها ما بين الربع والنصف طن إلى قتل أكبر عدد من المدنيين وإحداث تأثير سلبي على معنوياتهم بسبب الطبيعة العشوائية للقصف والقتل.

كما اتبع الطيران الروسي ذات السياسة في دعمه الجوي للقوات السورية في استهداف المدن بقنابل "غبية" غير موجهة لها قدرة تدميرية كبيرة بتكلفة أقل وذلك بحسب تقارير صحفية.

حقه في التعليم

امتد تأثير القصف الجوي ليصيب العملية التعليمية في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام بشكل مباشر، عبر استهدافه للمدارس بشكل متكرر، ما أثر على رغبة الأهالي بإرسال أبنائهم إليها، كما تسببت موجات النزوح الكبيرة والمتكررة في تسرب أعداد كبيرة من المدارس.

وبحسب تقارير أممية فإن عدد النازحين من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام واحد – 17 عاماً، خلال الهجمة الأخيرة، يقدر بنحو 232 ألف طفل، بينهم 183 ألفاً ممن هم في سن التعليم وغالبيتهم خارج مقاعد الدراسة.

كما تسببت القذائف المدفعية والغارات الجوية وسيطرة قوات النظام على مناطق في ريفي حماه وإدلب بتعطيل أكثر من500 مدرسة، فيما يشغل النازحون 31% من المدارس التي ما زالت في الخدمة بحسب فريق منسقو الاستجابة في سوريا.

كما يعاني التعليم في إدلب من مشاكل أخرى غير القصف تتمثل في إشكاليات تبعية المدارس وانقسامها ما بين تربية النظام السوري والتربية الحرة التابعة لحكومة الإنقاذ المشكلة من قبل هيئة تحرير الشام، والتي تسببت تبعيتها في إيقاف الدعم المقدم من قبل المنظمات المانحة لمئات المدارس.

"تعاني المدارس التابعة لتربية النظام قلة الإمكانيات والمستلزمات من كتب ووسائل تعليمية وتدفئة ومعدات، وانخفاض دخل المعلمين، والمعاناة النفسية والخوف الدائم الذي يتعرض له التربوي أثناء سفره ليتقاضى أجره الشهري من محافظة حماة، فضلاً عن حالة الخوف المستمرة لدى المعلمين من التعرض للطرد من المدرسة في حال تم إلحاق المدارس التي يعملون فيها للتربية الحرة".

حقه في النمو

زاد عدد الأطفال الذين نزحوا أثناء الحملة العسكرية عن مائتي ألف طفل أستقر بهم المقام في مخيمات الشمال وسط ظروف وتقلبات جوية قاسية ونقص في المياه وغياب الرعاية الصحية وانعدام التعليم.

وتفيد التقارير الصحفية بانتشار حالات القصور الحاد في النمو بينهم، منهم الطفل "يامن قاووق" الذي هربت أسرته من ريف حمص الشمالي ليقيم في "مخيم كفرلوسين" قرب الحدود التركية بحسب منظمة اليونيسيف.

يقول والد الطفل في تقرير مصور لقناة الجزيرة إن طفله يعاني من قلة الأكل والنوم، وتحول جسده إلى مجرد عظام في حالة هي أشبه بالشلل، دون قدرته على الحركة، مضيفاً أنه لم يتلق أي رعاية تساعد ابنه المصاب بقصور حاد في النمو.

وجعلت نصوص المواثيق الدولية "مصلحة الطفل فوق كل اعتبار وذات أولوية وأفضلية في جميع الظروف ومهما كانت مصالح الآخرين، لتمكين الطفل من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها، ويكون محمياً ولديه الحقوق التي تؤمن له حياة سعيدة".

وأكد البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000، على وجوب تمتع الطفل بحماية خاصة وأن تمنح له الفرص والتسهيلات اللازمة لنموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي، نمواً طبيعياً سليماً في جو من الحرية والكرامة.

سوء التغذية

وكان المدير الإقليمي لليونيسيف" بيتر سلامة" قد أعلن في وقت سابق أن الملايين داخل سوريا يعيشون في ظروف تشابه الحصار، كما شرد الملايين من منازلهم. مع ظهور حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال للمرة الأولى في التاريخ الحديث في سوريا".

يشير طبيب الأطفال "محمد المحمود" لزيتون إلى ارتفاع نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية في السنوات الأخيرة، مرجعا السبب إلى الحرب والأوضاع المادية والاقتصادية وانتشار أمراض فقر الدم ونقص الفيتامين (B)، لا سيما عند حديثي الولادة بسبب عدم الإرضاع الطبيعي والاعتماد على الحليب الصناعي، أو لعدم تناول الأم الغذاء المناسب والمتوازن،أو بسبب عوز الأسرة أو انعدام المواد بالأسواق.

وحذر المحمود من مخاطر سوء التغذية على نمو الطفل جسديا وعقليا أو اضطراب توقيت وجباته وعدم توازنها، وضرورة حصوله على غذاء متنوع يضمن نموه.

الرعاية الصحية

الطبيب "مأمون قدور" أخصائي أمراض الأطفال شدد على الاهتمام بعناصر الوقاية من الأمراض عبر إعطاء الطفل اللقاحات المحددة في جدول اللقاحات ضد الأمراض، وحمايته من التهابات الجهاز التنفسي والهضمي قدر المستطاع، من خلال الانتباه لنظافة وسلامة الغذاء والنظافة العامة ولا سيما في ظل النزوح الحالي والعيش في المخيمات وانعدام الشروط الصحية في البعض منها.

ويؤكد عضو فريق لقاح سوريا في محافظة إدلب "بشار الخالد" لـ "زيتون" على توفر الكثير من المراكز الطبية المنتشرة في المنطقة التي تقدم اللقاحات لكافة الأطفال، لكنه يرى أن المشكلة تبقى في القصف المتكرر وما يتبعه من ظروف التهجير والنزوح وانعدام وسائل النظافة والصحة وانشغال الأهل عن الاهتمام بالأطفال.

وترى "منى دندل" أخصائية الدعم النفسي للأطفال في ريف إدلب أن الحرب الدائرة حرمت أطفال إدلب من حقوق كثيرة مثل التعليم واللعب والبيئة الآمنة والسليمة، ما يهدد بجيل فاقد للثقة ضعيف جسدياً وفكرياً ومنعزلٍ أو متمردٍ على الأسرة".

اللعب والترفيه

أقرت المواثيق والقوانين الدولية والشرائع الإنسانية بحق الطفل باللعب واللهو والترفيه كجزء أساسي من حقوقه المتعارف عليها، وهو حق ناتج عن حاجة الطفل للحركة التي تمكنه من مهارات اجتماعية وتربوية، وتمنحه نموا متكاملا يزيد في ذكائه وقدراته ويصقل شخصيته.

ويعتبر المعالج النفسي جلاء خطاب في حديث لزيتون: "أن اللعب هو من أكثر العلاجات نجاعة فيما يخص الصدمات النفسية لدى الطفل، إذ تمكنه من تفريغ خوفه وغضبه وتوتره ليعود إلى طبيعته وبراءته، بالإضافة إلى أنها تبعده عن الانطوائية التي تعد أولى أعراض الاكتئاب النفسي"، مضيفاً: "اللعب والنشاطات الاجتماعية ومنحهم الوسائل اللازمة للتعبير عن مخاوفهم وأحلامهم، هي أهم ما يمكن تقديمه للطفل لينمو ويتطور، وخصوصا في أجواء الحرب التي يعيشها الأطفال اليوم، كالرسم والمسابقات والنشاطات الجماعية".

لم يقتصر حرمان الأطفال على اللعب والترفيه فقط بل حملتهم الحرب أعباء حاولوا أن يتأقلموا معها، وما ظواهر تجنيد الأطفال وعمالتهم والزواج المبكر والتسرب من المدارس والإدمان، ما هي إلا محاولات لحماية أنفسهم مما يواجهونه من انتهاكات عجز العالم عن وضع حد لها، لتبقى مواثيق حقوق الطفل التي وقعت عليها الدول وتعهدت بالالتزام بها والدفاع عنها بلا مدافع ولا نصير.

عام دراسي جديد وكتب قديمة

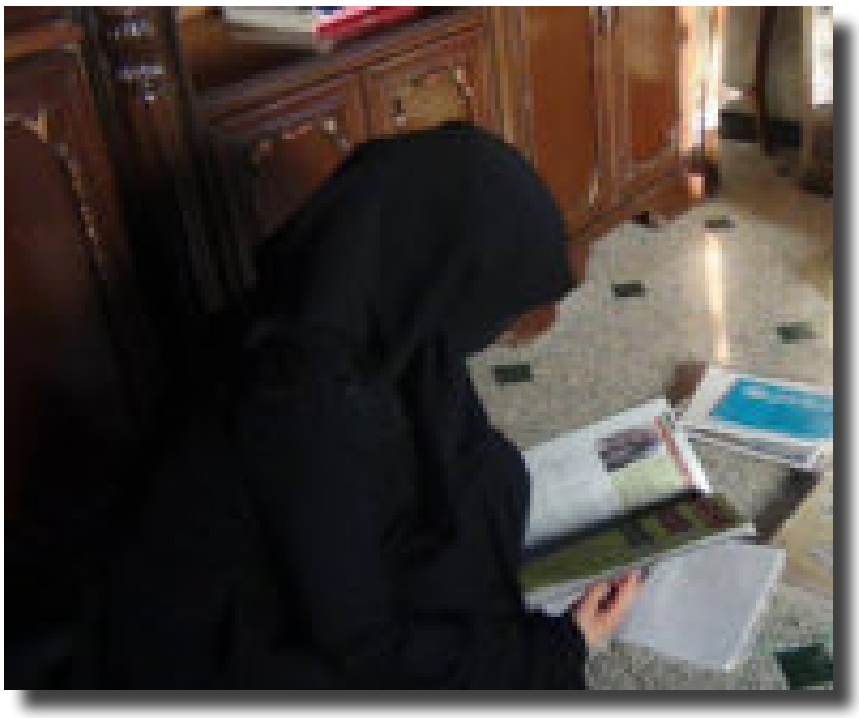

استطاعت "مروة العبد الله" أن تكون من المتفوقات على مستوى محافظة إدلب في امتحانات الشهادة الثانوية العامة بفرعها العلمي، إذ حصلت على مجموع ٢٣٨ درجة من أصل ٢٤٠ في امتحانات التربية الحرة للعام الماضي. تمكنت مروة من تحقيق ذلك بجدها ومثابرتها، وبالرغم من الانقطاع الكبير في الدوام المدرسي، ودون أن تخضع لأي دورات تقوية أو دروس خصوصية.

عدنان صايغ

وبعد عام مليء بالمآسي والقتل والدمار، وبعد أن نجت "مروة" وزملائها من مجزرة حاس التي استهدفت مدرستها في ٢٦ تشرين الثاني عام ٢٠١٦، وأسفرت عن مقتل نحو ٤٠ مدنياً جلّهم من الأطفال، تمكنت مروة من تجاوز المجزرة والحصول على مجموعٍ عالٍ في امتحاناتها.

اختارت "مروة" فرعا إنسانياً في جامعة «كفرتخاريم»، وقررت أن تدخل كلية الطب بروح مفعمة بالنشاط والحيوية، متمنية أن تستطيع المحافظة على ما قدمته من جهد في سنواتها الدراسية القادمة.

تعاني العملية التعليمية في محافظة إدلب من صعوبات من أخطرها القصف الجوي وهو ما أشتكى منه الأهالي ومدراء المدارس في تحقيق سابق لجريدة زيتون حول الخدمات في إدلب.

"أمل وعائشة محمد حمندوش" لم تكونا الأختين الوحيدتين اللتين فرقت الطائرات الروسية بينهما في صباح يوم الأربعاء ٢١ آذار ٢٠١٧ في قرية كفربطيخ بريف إدلب الجنوبي، بل أزهقت تلك الغارات أكثر من ٢٠ روحا معظمهم من أطفال المدرسة في القرية.

حوادث موت الأطفال في المدارس ليست سوى نموذج لما يعيشه أطفال سوريا يومياً، فالتعليم بات مغامرة قد لا تكون آمنة العواقب.. مواجهة غير متكافئة بين طفل وطائرة، في ظل مستوى تعليم متدن يراه البعض لا يستحق المغامرة.

المديرة التنفيذية لليونيسف «هنرييتا فور» قالت في تقرير نشر العام الماضي: «تتعرض حياة الأطفال في إدلب للتهديد اليومي، حتى عندما يحاولون الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية التي هي محدودة بالأصل»..."وقد يؤدي التصعيد في القتال إلى إغلاق المدارس وإبقاء الأطفال في منازلهم. ومع أن العام الدراسي الجديد بدأ بالفعل في ١ أيلول / سبتمبر، فلا تزال العديد من المدارس تفتقر إلى الإمدادات الحيوية، وهناك ما يقرب من ٧٠٠٠ غرفة صف بحاجة إلى إعادة التأهيل، وأكثر من ٢٣٠٠ منصب تدريسي لا تزال شاغرة».

أثر تنازع التربيتين (التربية الحرة وتربية النظام) على إدارة المدارس في محافظة إدلب على سير العملية التعليمية، وخلق إشكالات كان ضحيتها الطلاب والمعلمين.

وأصدرت كل من مديرية تربية تابعة للنظام ومقرها مدينة حماة ومديرية التربية لحرة التابعة التي تسيطر علي حكومة الانقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام في مدينة إدلب قرارات متضاربة وتنازع للصلاحيات، وبينما حاولت التربية الحرة التضييق على مدارس النظام من خلال سحب الأختام ومنع الطلاب من التوجه إلى مناطق النظام للامتحان، قامت تربية النظام بإصدار قرار يقضي بإغلاق أي مدرسة يتدخل فيها الطرف الثاني.

تنازع التربيتين

واعتبر مدير إحدى المدارس في مدينة كفرنبل أن: "مصطلح "تربية حرة" و"تربية نظام"، من أسوأ ما ظهر من مصطلحات ومن أكثرها إهانة لمهنة التعليم والمعلمين، إذ تنال من رسالة التعليم الإنسانية».

شهادات غير معترف بها

على الرغم من أن المناهج المعتمدة في مدارس التربية الحرة هي مناهج تربية النظام ذاتها، مع تعديلات بسيطة، إلا أن شهادة التربية الحرة لم تتمتع حتى الآن باعتراف دولي.

وبحسب مدير المجمع التربوي في مدينة إدلب محمد عثمان فإن المديرية تسعى لكسب اعتراف دولي بشهاداتها، من خلال مراعاة الشروط والإجراءات العالمية في نظام الامتحانات، لكي يتم الكشف عنها وإرسال تقارير للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات للإطلاع على واقع التعليم بهدف معادلة الشهادة.

يقصد الكثير من الطلاب مناطق النظام من أجل التقدم لامتحاناتهم رغم كل المخاطر، خوفا من ضياع مستقبلهم وبقائهم دون دراسة وعدم حصولهم على شهادة معترف بها، وهو ما دفع بعض الأهالي إلى مرافقة أبنائهم إلى مناطق سيطرة النظام خوفا من اعتقالهم.

"عبد الله المحمد" طالب في الصف الثالث الثانوي، قال لـ "زيتون": "سأذهب أنا وأختي إلى مناطق النظام لتقديم الامتحان، فمستقبلي ومستقبل آلاف الطلاب وكل هذه السنوات ستضيع هدراً إن لم نتقدم لامتحانات هذا العام، وهذا الأمر يستحق المغامرة".

توفر الكتب

"إسراء العبد الله" طالبة في المرحلة الثانوية قالت لزيتون: "لم يمضِ على بداية العام الدراسي سوى أسبوع واحد كدوام فعلي، وحتى الآن لم نحصل على الكتب من المدرسة".

أشار معلم الصف الأول في المرحلة الابتدائية "فراس سليمان" إلى أن نقص الكتب ليس مشكلة بسيطة، فهي تحدد جدية التعليم وفاعليته في مناطق المعارضة، وقد يكون توفر المدارس والكادر التعليمي مجرد جهد ضائع في حال استمر نقص الكتاب وانعدامه في المدارس، وهو ما تتحمل مسؤوليته كل من التربيتين اللتين تتنازعان على إدارة المدارس في محافظة إدلب.

ولجأت الكثير من المدارس للكتب المستخدمة القديمة بالرغم من دراية كادرها ما للكتب المستخدمة من أثر على نشاط الطالب وكسله، كما لجأت مدارس أخرى لطباعة الكتب على نفقة الأهالي والطلاب، لكن كل هذه الإجراءات لم تغيّر الواقع بشكل ملموس

سيطرة هيئة تحرير الشام

منذ تحرير ادلب وسيطرة هيئة تحرير الشام على مفاصل الإدارات الخدمية في محافظة إدلب ومنها قطاع التعليم، تراجع حجم الدعم المقدم من المنظمات الدولية خوفا من وقوع مساعدتها في يد تنظيم جبهة النصرة المصنف إرهابيا.

ويرى البعض أن ما قامت به هيئة تحرير الشام من تدخل في مسار العملية التعليمية بقرارات لا تخدم الطلاب أساء للتعليم ودفع المنظمات المانحة إلى الإحجام عن تقديم الدعم اللازم.

وكانت مديرية التربية الحرة التابعة لحكومة الإنقاذ أصدرت قراراً يفرض ارتداء اللباس الشرعي على جميع الطلاب في المدينة عام ٢٠١٧، كما طالبت المديرية من خطباء المساجد حث الأهالي على التقيد بالزي الشرعي، مهددة بمنع الطلاب من دخول المدارس في حال تجاهلهم للقرار.

كما قامت باقتحام الكثير من المنشآت التعليمية والاعتداء على الكادر التدريسي بحجة الاختلاط والسفور وغيره.

كل هذه المشاكل ومشاكل أخرى كالتسرب والنزوح ونقص الكوادر التعليمية، شكلت مصاعب حقيقية أمام تعلم الأطفال، وسط تدنى مستوى التعليم وتنامي شعور اليأس والإحباط عند الطلاب والمعلمين.وهو ما جعل من تفوق مروة محط إعجاب وتقدير، في ظرف يعتبر استمرار التعلم فيه أمرا صعباً.

تسرب الأطفال وثلاثية القصف والفقر وانقطاع الدعم

يمامة الأسعد

«لن أعود للمدرسة» بهذه العبارة يواجه الكثير من الأطفال العاملين في الأسواق والمناطق الصناعية في محافظة إدلب كل من يسألهم عن سبب انقطاعهم عن المدرسة. ويرجع الأطفال سبب رفضهم للعودة للمدرسة إلى عدم جدوى التعليم في ظل الحرب، إضافة للحاجة الماسة لأسرهم لما يدخلونه من مردود، و«٥٠٠ ليرة سورية في اليوم أفضل من تعليم لا يطعم خبزاً» بحسب قولهم.

يقول أبو علاء وهو رب أسرة في إحدى قرى جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي إنه عجز عن تأمين ما يسد به رمق أسرته، فحمل ما استطاع حمله واصطحب عائلته المكونة من سبعة أشخاص، وغادر إلى تركيا بحثا عن عمل. يعمل أبو علاء بما تيسر له من أعمال بمساعده أولاده الثلاثة، عمر أكبرهم ١٣عاماً، مستبعدا أن يلتحق أولاده بالمدارس التركية، لحاجته إلى مساعدتهم، ولانقطاعهم الطويل وتأخرهم عن أقرانهم في المدرسة، فضلا عن عدم إلمامهم باللغة التركية في المدارس.

ولطالما كان التعليم هو من أول القطاعات التي تهمل في زمن الحرب، ومن أكثر الظواهر فتكا بالتعليم هي ظاهرة التسرب التي تعود أسبابها بحسب معلم اللغة العربية في قرية «فركيا» بريف إدلب الغربي «عصام عوض» إلى ثلاثية القصف والفقر وانقطاع الدعم.

وقدر مدير مدرسة تابعة لمديرية تربية النظام في سراقب أن نسبة التسرب تصل لديهم في التعليم الأساسي إلى ٤٠ ٪، مشيرا إلى تفاوت هذه النسبة ما بين المدارس بحسب شروط السلامة والأمان والحالة المعيشية التي تتوافر في منطقة كل منها.

الأطفال النازحون لن يعودوا للمدارس

ويرى مدير المدرسة أن ارتفاع نسبة التسرب سببه الأول القصف الجوي وما يتبعه من نزوح، مؤكدا أن الطفل الذي ينزح خارج بلدته لن يعود إلى المدرسة حتى لو عاد إلى البلدة، وأن الأهل بعد نزوحهم الأول يفقدون الثقة بإرسال أطفالهم إلى المدرسة وسط إمكانية قصفها، ويزداد خوفهم بعد كل خبر عن قصف المدارس.

«أن أطعم أولادي، وأحميهم من الموت، أهم عندي من تعليمهم» ليست مقولة لوالد الطفل «حسن القدور» فقط بل هي لسان حال الكثيرين من سكان الشمال السوري، ولحسن ابن اثنا عشرة سنة التحق بإحدى ورش البناء بعد ترك مدرسته.

رئيس دائرة التعليم الأساسي في تربية إدلب «محمود باشا» يرى أن سنوات الحرب الطويلة وانعدام فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة إضافة إلى الغلاء المتصاعد، أجبر العديد من الأهالي لدفع أطفالهم ممن هم في سن التعليم الأساسي والمتوسط للعمل»

وأضاف الباشا أن حال الكثير من المعلمين ذوي الخبرة ليس بأفضل حال من طلابهم المتسربين، إذ فضل البعض منهم العمل الحر على التعليم بعد عجزهم عن تأمين عيش كريم لهم بما يتقاضونه من أجر. رغم أن لدى المعلم «محمد عثمان» ثلاثين عاما من الخدمة في مجال التعليم والإدارة إلا أن راتبه لا يكفي قوت أسرته، مشيرا إلى أن رواتب المعلمين لا تزيد عن المائة دولار، بينما يتقاضى من له ٢٠ عاما ٩٠ دولارا فقط».

الدعم

أعلنت مجموعة من الجهات المانحة عن إيقاف دعمها المقدم للتربية الحرة في محافظتي إدلب وحلب في شهر أيلول الحالي، تبع ذلك توقف الكثير من رواتب المعلمين ما أثر بشكل مباشر على التعليم لا سيما في المدارس التابعة للتربية الحرة.

مدير المكتب الإعلامي في مديرية التربية الحرة بإدلب "مصطفى الحاج علي" أكد لزيتون أن منظمة «كومينكس» والتي تدعم مديرية التربية الحرة منذ سنوات أوقفت دعمها عنهم، مشيرا لتوجه المنظمات الدولية والأممية لتقديم الدعم لمديرية التربية التابعة للنظام السوري، والتي تحصل على المنحة المالية عن محافظة إدلب بشكل مستمر ومتزايد.

وأضاف «الحاج علي» أن مديرية التربية الحرة مهددة بالإغلاق اليوم مع /١١٠٠/ مدرسة تشرف عليها.

منسقو استجابة سوريا حذروا في بيان لهم بتاريخ ١٦ أيلول من خطورة تسرب ٣٥٠ ألف طالب وطالبة وانضمامهم إلى سوق عمالة الأطفال، بسبب توقف الدعم عن ٨٤٠ مدرسة تعمل في الشمال السوري مهددة بالإغلاق.

وذكر منسقو الاستجابة أن أكثر ١١٥ منشأة تعليمية دمرها قصف طائرات النظام السوري والروسي في الحملة الأخيرة على إدلب.

ومع غياب المعلمين وتعاقب إغلاق المدارس بسبب القصف، إضافة للحالة الاقتصادية المتردية للسكان يتغيب الطلاب عن مدارسهم ليصبح الدوام استثناء والغياب قاعدة بحسب المعلم «عصام عوض».

وينوه المعلم عثمان إلى **صعوبة بقاء المعلمين على رأس عملهم بشكل تطوعي، لا سيما وأنهم يضطرون للتنقل يومياً إلى أماكن عملهم، ما يفرض التزامات مادية إضافية غير قادرين على الوفاء بها».**

رئيس دائرة التعليم أوضح ما قامت به التربية الحرة من إجراءات لتخفيف من حدة ظاهرة التسرب، منها إلزام المعلمين بالتعليم المنزلي وفي مكان آمن وبعيدا عن القصف للأطفال المتسربين والنازحين.

كما قامت بتوفير النشاط الصيفي، والذي يعنى بالأطفال الضعفاء والمتسربين، وتعليمهم القراءة والحساب العلاجي، وتنظيم الطلاب والمعلمين بمناطق النزوح، وتنفيذ جلسات توعية للأهالي بضرورة عودة أولادهم للمدرسة، وتشجيعهم بإتباع طرق التعلم باللعب».

ما بين تربيتين وطيارين وانتظار لمخرجات اجتماعات سياسية، ليس للسوري فيها من مكان، لا يبدو أن التسرب هو خيار أمام الطفل السوري بقدر ما هو واقع فرض عليه.

ليحصلوا على شهادة معترف بها مستقبلا.. يغامرون بواقعهم

الطفل ذو السبع سنوات والذي اشتهر بهتافه في المظاهرات صار عمره اليوم ١٥ عاما، ولم يتوقع والداه أن الأيام ستطول بذلك النظام إلى الحد الذي سيكبر فيه صغيرهما ويضطر إلى الذهاب لمناطق سيطرة النظام لتقديم امتحان الشهادة الإعدادية في حماه.

فريق زيتون

رامي الذي سحرته المظاهرات التي انطلقت في عام ٢٠١١، فوقع في غرامها، وشارك في قيادة هتافاتها في مدينته معرة النعمان، التي بدورها أحبته لبراءته وذكائه وحماسه المتقد، شجعه على ذلك والده، صار اليوم فتى على أبواب الشباب ويلوح له مستقبل دراسي واعد بما يقدمه من تميز لافت في مدرسته.

القلق توصيف مثالي لأم رامي، إذ كيف ستضمن أن يعبر طفلها على حواجز النظام وهو الذي اشتهر بصوته في مظاهرات المدينة ، وكيف لها أن تحرمه من مستقبله وهو يقدم جدارة مقنعة في التفوق، هل ستغفر له طفولته أمام عناصر النظام، أم أنها مغامرة محفوفة بمخاطر الواقع السيء من أجل مستقبل أفضل؟

الشهادات الصادرة عن مدارس التابعة للائتلاف السوري المعارض، لم تحظ باعتراف دولي، ولا حتى من الجامعات الخاصة التركية، لذا فإن مستقبل رامي يكمن في الحصول على شهادة معترف بها دوليا من النظام، وللحصول عليها يجب أن يعبر حواجز النظام الخطرة على بوابات مدينة حماه، وهناك ينتزع المطلوبون من حافلات الركاب ليحولوا إلى سجون الموت.

تحاول أمه منذ عدة أيام التخلص من مقاطع «اليوتيوب» التي اشتهر بها، ومقالات الصحف والمواقع التي كتبت عنه، لتؤمن أكبر قدر ممكن من السلامة له، تواصلت مع مواقع عالمية، طالبتهم برجاء وتوسل أن يحذفوا تلك المقالات والمقاطع المصورة، ورغم عدم الاستجابة لها، إلا أن محاولتها لم تتوقف بل تواصلت مع مقربين لها طالبة مساعدتهم.

ستكون معه في تلك الحافلة، ترعاه بعينيها وتدعو له الله كي يجعل من بين أيدي عناصر الحواجز «سداً ومن خلفهم سداً» ويعميهم فلا يبصرون صغيرها، ليعبر ذلك البرزخ إلى مستقبله المرتجى.

طالبات في امتحانات الشهادة الثانوية في حماه – روسيا اليوم

ما يزيد عن ثمان سنوات كبر فيها الأطفال ليصبحوا أسماء قد تكون مطلوبة للنظام، ورغم عدم رصد حوادث واضحة في اعتقال الطلاب القاصدين مراكز الامتحانات في مدن النظام، فقد تكررت حوادث اعتقال المعلمين، منها حادثتان تم فيهما اعتقال معلمة ومعلم لمدة شهر أثناء توجههم لاستلام رواتبهم من مدينة حماه.

وقالت وكالة الأخبار الرسمية «سانا» إن عدد الطلبة من محافظة حماه والوافدين إليها من محافظتي إدلب والرقة لامتحانات الدورة الثانية للثانوية العامة بكافة فروعها بلغ ٩٦٥٤ طالبا وطالبة توزعوا على ٧٦ مركزاً امتحانياً تم تجهيزها في مدينة حماة ومناطقها وذلك عام ٢٠١٧.

كما نقلت مواقع موالية أن المحافظة افتتحت ٧ مراكز لاستضافة الطلاب القادمين من داخل إدلب وتوفير مستلزماتهم من طعام وشراب ومبيت، في حين حدد موقع الوطن الموالي عدد المسجلين لتقديم الامتحانات الثانوية العامة من طلاب محافظة إدلب تجاوز ١٣٠٠٠ بحسب مدير الامتحانات في محافظة حماه.

وكان قد أجبر آلاف الطلاب في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام على التوجه إلى مراكز المدن الواقعة تحت سلطة النظام السوري من أجل تقديم امتحاناتهم للمرحلة الإعدادية والثانوية العامة بهدف الحصول على شهادات معترف بها تمكنهم من استكمال دراستهم في جامعات سوريا أو العالم، وهو ما يضع هؤلاء الطلاب وذويهم في حالة من الخوف والقلق من احتمال اعتقالهم، لا سيما أنهم قادمون من مدن ثائرة، شارك الكثير منهم في مظاهراتها.

يقول «معتصم حمادي» أحد الطلبة الذين قدموا امتحانات الشهادة الثانوية في حماه، إن ما تعرض له خلال رحلته التي استمرت ما يقارب ٣٠ ساعة إلى حماه كان يفوق الوصف، إذ عبر خلالها ثمانية حواجز لقوات النظام، تعرض فيها للتحقيق والبحث عن اسمه في قوائم المطلوبين، كما تم سؤاله عن أشخاص آخرين في بلدته بريف إدلب، ويؤكد معتصم أن جميع الطلاب في الحافلة تعرضوا للتحقيق و«تفييش» أسمائهم، فضلا عن التفتيش الدقيق ودفع إتاوات مالية لعناصر الحاجز، حتى سمحوا لهم بالمرور أخيرا.

كما يتخوف الأهالي من ما يتعرضون له من تخوين من بعض الجهات في المناطق المحررة، لا سيما عناصر هيئة تحرير الشام التي تعتبر توجه الأهالي إلى مناطق سيطرة النظام هو بمثابة الخيانة، ما يدفع بالأهالي بالتستر قدر الإمكان على رحلات أبنائهم.

وكانت مديرية التربية الحرة قد هددت في قرار لها صدر في آذار ٢٠١٨ المدارس التابعة لمديرية تربية النظام بالعقوبة في حال شجعت أو ساعدت في تسجيل طلاب إدلب بامتحانات تربية النظام بحماه،

يتكبد الأهالي تكاليف مادية باهظة في سفر وإقامة أبنائهم خلال فترة تقديمهم للامتحانات في حماه، إذ يصل سعر أيجار الغرفة الواحدة (إن وجدت) إلى ٢٠ ألفا ليرة سورية، يتشارك فيها عدد من طلاب، وتشهد المدينة اكتظاظا سكانيا كبيرا نتيجة لنزوح الكثير من العائلات إليها من المناطق لمجاورة نظرا لعدم تعرضها للقصف.

امتحان لطلاب الشهادة الثانوية في مدارس التربية الحرة - زيتون

«أنس باكير» أحد الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية من التربية الحرة تحدث لزيتون عما تكبده من مشاق السفر وتكاليفه من أجل التسجيل في «مركز الدراسات الإدارية» في اسطنبول، قوبل طلبه بالرفض، بسبب عدم اعتراف المركز بشهادات التربية الحرة، ما دفعه لصرف النظر عن الدراسة والعمل بإحدى المصانع هناك. يقول أنس: « ماذا يعني شهادة ائتلاف أو شهادة نظام؟ ما دخل التعليم بالسياسة، ما ذنب مئات الآلاف من الطلاب كي يضيع مستقبلهم؟».

"محمد حبار" أحد أهالي مدينة سراقب قال لزيتون: "ضعف الاعتراف بالشهادات الصادرة عن الائتلاف دولياً، يعتبر من أخطر مشاكل التعليم التابع للتربية الحرة لا سيما أنه لا تتوفر أية جامعات مجانية في المناطق المحررة معترف بها، ويقع الكثير من الأهالي بحيرة الاختيار ما بين تقديم أبنائهم لامتحاناتهم في مناطق النظام والمغامرة باعتقالهم وما بين تقديمهم لامتحاناتهم في مدارس التربية الحرة والمغامرة بمستقبلهم وعدم الاعتراف بشهاداتهم، كما لا يمكن تحمل أعباء إرسالهم إلى دول الجوار كتركيا لإكمال دراستهم الجامعية".

الجامعات الخاصة في مناطق المحررة

تنتشر في ريف إدلب المحرر عدد من الجامعات الخاصة، التي تستقبل الطلاب بمبالغ مالية تصل إلى ٢٠٠٠ دولار أمريكي عن بعض الفروع سنوياً، ولاقت تلك الجامعات رواجاً لدى عدد من الطلبة، بالرغم من وجود جامعة حرّة تقدّم خدمتها الجامعية بالمجّان.

جامعة أكسفورد في حارم

من بين تلك الجامعات جامعة «أكسفورد» التي افتتحت عام ٢٠١٦ فرعاً لها في ريف إدلب، إلا أن الحكومة المؤقتة، نفت وقتها على لسان معاون وزيرها للتعليم العالي الدكتور عبد الرحمن الحاج لزيتون إعطاء الترخيص لجامعة أكسفورد - فرع إدلب، مشيراً إلى أن أية جامعة يجب أن يمر على افتتاحها ثلاث سنوات على الأقل حتى يتم الاعتراف بها، علماً أن أكسفورد بدأت عام ٢٠١٤ فقط ولم تحصل على اعتراف البلد المقامة فيه وهو اليمن، وأضاف الوزير: «نحن وجهنا كتاب الى المديريات التربوية في سوريا بعدم التعاطي مع الكلية وتحذير الطلاب منها».

جامعة ماري في سراقب

جامعة أخرى أعلنت عن افتتاح أبوابها باسم جامعة «ماري» في مدينة سراقب وأفاد عميدها «زياد سطوف» بحصولهم على موافقة من جامعة ماري في مدينة «مرسين» التركية بافتتاح فرع لها في مدينة سراقب، موضحا أن وثائق اعتراف الجامعة الأم (وهي جامعة ماري في مدينة مرسين التركية) بهم تتمثل بنشرها اعتراف بالجامعة على مواقعها الإلكترونية ليكون القرار رسمياً، وأشار العميد إلى عدم تمكنهم من الحصول على اعتراف الائتلاف السوري المعارض بالجامعة.

وبالعودة إلى موقع جامعة ماري في مرسين تبين أن الوثائق المتوفرة في معلومات الاعتراف هي مجموعة من اتفاقيات التعاون والتوأمة بين الجامعة وعدد من الجامعات في العراق وليبيا، دون وجود وثيقة تثبت الاعتراف بشكل واضح.

رابط نافذة الاعتراف والاعتماد العلمي في موقع جامعة ماري في مرسين: http://mariuniversity.

تبع ذلك قرار نشرته صفحة جامعة ماري في سراقب قالت أنه اعتراف صادر عن الحكومة السورية المؤقتة بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠١٧، موقعا من وزير التعليم العالي ورئيس مجلس التعليم العالي «عبد العزيز الدغيم» يمنح ترخيصا لجامعة ماري في سراقب.

وكان وزير التعليم العالي في الحكومة المؤقتة، عبد العزيز الدغيم صرح لزيتون في شهر تشرين الثاني ٢٠١٦ بعد الإعلان عن افتتاح جامعتي أكسفورد وماري بأن: «الحكومة المؤقتة لم تمنح أي ترخيص أو اعتماد لأي جامعة خاصة، وهو بالأساس قرار يصدر عن مجلس التعليم العالي، الذي سيفتتح بداية العام الحالي، وله ستحال جميع أوراق الجامعات الخاصة.

تركيا رخصت لمقر شركة ووزارة التربية التركية خارج الموضوع:

وبالعودة الى التراخيص والأوراق الرسمية للجامعة الأم، وجدت زيتون أن الحكومة التركية قد منحت ترخيصاً محدداً (بشركة) لإدارة الجامعة في مرسين وقال نائب عميدها للشؤون العلمية الدكتور (حيدر) الذي لم يعرف بأكثر من ذلك عن نفسه لزيتون إن منح الحكومة التركية لهم بافتتاح ما يسمى (شركة) هو بمثابة اعتراف بهم، وقد نشرت الجامعة على موقعها عبر الويب ختماً للترخيص على أنّه اعتراف من قبل الحكومة التركية.

وعلى الرغم من أن جامعة ماري الأم جامعة عراقية إلا أن وزارة التربية والتعليم العراقية لم تمنحهم أي ترخيص حتى الآن.

ورفضت إدارة الجامعة إطلاع زيتون على أية أوراق رسمية تؤكد فاعلية الجامعة، مكتفين بالتنويه لبعض الصور التي التقطها عميد الجامعة مع بعض الشخصيات، معللين ذلك بأن الأوراق لدى المحاسب الغير الموجود.

عمق المشكلة يكمن في أن خيرة سنوات الشباب السوري للتعلم تذهب سدى في جامعات لم يتم تأكيد مدى الثقة بشهاداتها، وبغض النظر عن الجهد والتكاليف التي يتكبدها الطلاب في هذه الجامعات وهي ليست بالقليلة على دخل السوري الغارق في ظروف الحرب، فإن خطر الحقيقي في ضياع سنوات تعليمهم سيكون ذا أثر عكسي ومدمر على هؤلاء الشباب، حين يجدون أن جهدهم كان مجرد عبث، ومن حق الجميع أن يسأل عن معنى ما يحدث لهم؟ ومن المستفيد في حال ضياع مستقبلهم؟.

رحلة التعليم تبدو صعبة وشاقة لطلاب إدلب، لم تقتصر على قصف المدارس والنزوح وعبور حواجز قوات النظام وتضييق الفصائل المسيطرة في الشمال، لتصل إلى المتاجرة بسنوات عمرهم في شهادات قد لا تساوي ثمن طباعتها.

مخاوف حول سد الفراغ بعد غياب صحافة الأطفال

«حالياً أستطيع أن أؤكد عدم وجود أي مجلة للأطفال في الداخل السوري، وقد تكون زورق هي آخر المجلات التي استمرت بالصدور حتى بداية ٢٠١٨.

رائد رزوق

بهذا يختصر رئيس تحرير مجلة زورق «محمد السلوم» حالة إعلام الأطفال في الداخل السوري عموما وإدلب خصوصاً خلال السنوات الثلاث الماضية، ليكشف عن حجم الفراغ والكارثة الذي خلفه غياب أي بدائل منافسة لفكر التطرف المسيطر عبر هيئة تحرير الشام على الساحة بشكل منفرد.

برغم حاجة الأطفال في إدلب إلى الأمن والغذاء أكثر من أي شيء أخر، إلا أن أحد مؤسسي مجلة زيتون وزيتونة «عبد الحكيم رمضان» يشير إلى ضرورة الانتباه للصحة النفسية والفكرية للطفل التي لا تقل أهمية عن الصحة الجسدية.

في بداية عام ٢٠١٧ أصدرت كل من «طيارة ورق وزيتون وزيتونة» وهما مجلتان للأطفال كانتا توزعان في الغوطة الشرقية وإدلب آخر أعدادهما، في حين ظلت مجلة زورق تصدر بشكل متعثر قبل أن تغلق أيضا في بداية عام ٢٠١٨.

مجلات الأطفال التي ظهرت وانتشرت ورقياً وإلكترونياً، تشابهت في ظروف نشوئها وأهدافها وحتى في توقفها، وجاء هذا الإغلاق المتتالي بعد أن شهدت سنوات الثورة الأولى ازدهارا في عددها وتنوعها، وسبق إغلاق المجلتين طيارة ورق وزيتون وزيتونة سلسلة من الإصدارات الأخيرة لمجموعة مجلات منها «قوس قزح، وحنطاوي، وغراس، وتين بعل، خطوات صغيرة، وحنين، وقصب».

في نهاية عام ٢٠١٧ أبلغت منظمة سمارت -وهي منظمة سورية أنشأت في عام ٢٠١١ لدعم وسائل الإعلام المستقلة والمحايدة في سوريا- عدة صحف ومجلات بتوقف دعمها لهم.

زورق أخر مطبوعات الأطفال

أصدرت مجلة زورق أولى أعدادها في أب ٢٠١٣ ووصل عدد صفحاتها إلى ٣٢ صفحة بإصدار شهري، ووزعت في محافظتي إدلب وحلب.

يقول رئيس تحرير مجلة زورق «محمد السلوم» لزيتون أن هناك أسبابا أخرى غير توقف الدعم (السبب المباشر للتوقف) ساعدت في إغلاق المجلات، مشيراً إلى تدخل هيئة تحرير الشام المسيطرة على الأرض ومضايقاتها ومحاولاتها المتكررة التدخل بسياسة المجلات، ورغم أن هذه المضايقات لم تكن مؤثرة بشكل كبير ومباشر إلا أنها ساهمت بالتضييق والحد من نجاح عملية النشر والتوزيع في بعض الأحيان.

لا ينوي كادر المجلة استئناف العمل رغم ما يملكونه من مواد ورسوم جاهزة، من بينها سلاسل من القصص المصورة التي لم تنشر سابقا، لكنهم «يعيدون النظر في جدوى النشر الورقي السابق والمحدود، رغم أن ما كانت تطبعه المجلة هو ٣٠٠٠ نسخة في العدد الواحد، لكن مع وجود ما يقارب المليون طفل فإن العدد يبقى متواضعا وبسيطا» بحسب السلوم، كما يقوم الكادر بالتفكير بأساليب أكثر قدرة للوصول للأطفال كالوسائل الإلكترونية التي تطلب تكاليف عالية ما يعود بالمشكلة إلى المربع الأول.

الكاتب في أدب الطفل «مصطفى عبد الفتاح» يرى أن ما يشكله غياب مجلات الأطفال يؤسس لخسارة ركن هام من أركان الدعم النفسي لأطفالنا، فالطفل الذي يحظى بصحافته وإعلامه الخاص تتكون لديه دوافع عديدة أهمها الدافع النفسي، فالمجلات فيها متع وتسال وترفيه للنفس، وخروج من واقعه ولو على أجنحة الخيال إلى عوالم تروق للطفل ولبراءته.

ويضيف الكاتب: «ثمة جانب هام يتعلق بخصوصية وضع الطفل السوري من الناحية التعليمية، ففي ظروف الحرب والتشرد يجد أطفالنا في مجلات الأطفال بعضاً من التعويض عما فاتهم من أساسيات في اللغة والحساب، وهذا الجانب وإن كان قليلاً قياسا على محتويات المناهج، إلا أنه ينقذ أطفالنا من خطر الأمية التي تلاحقهم في غياب المؤسسات التعليمية المنتظمة».

طيارة ورق: جمهورنا الأطفال المتضررين

صدر العدد الأول من مجلة طيارة ورق في آذار ٢٠١٣، وهي مجلة نصف شهرية التزمت بالصدور بموعدها حتى تاريخ توقفها، من أهدافها الاهتمام بحقوق الطفل وألعاب التفريغ النفسي، وإبعادهم عن أجواء الحرب والنزاعات، كما تشجعهم على القراءة والتعلم خاصة لدى الأطفال الذين اضطروا إلى ترك المدرسة، ليكون العدد الصادر في كانون الأول ٢٠١٦ هو العدد الأخير.

بلغ عدد النسخ المطبوعة من المجلة ما يقارب ٥ آلاف نسخة شهرياً، وزعت في شمال سورية كحلب وإدلب بالإضافة لمنطقة الغوطة الشرقية التي تم التوزيع بها بحسب الإمكانيات المتوافرة.

رئيسة تحرير المجلة «أسماء بلاغ» شرحت لزيتون عن أسباب توقف المجلة وظروفها الحالية قائلةً: «اضطررنا إلى التوقف نتيجة لتوقف الدعم من منظمة سمارت التي كانت تؤمن الطباعة والتوزيع، وقمنا بعدها بإخبار الأطفال في آخر عدد العدد (١٠٠) بأن المجلة ستتوقف بشكل مؤقت على أمل تأمين تمويل يسمح بعودة العمل».

وبحسب المرشدة النفسية «رهف رزوق» فإن مساهمة مجلات الأطفال في تكوين شخصيه الطفل وبنائه النفسي والاجتماعي وتنميه وعيه الثقافي أساسية في مراحل عمره الأولى، ما يستوجب توافرها منذ الطفولة المبكرة، والحرص والاهتمام بها شكلا ومضمونا، لأنها تعتبر اللقاء الأول ما بين الطفل وجوانب الحياة الثقافية والأدبية والعلوم والفن.

كما تمكنه تلك المطبوعات من زيادة قدرته على الاستيعاب والفهم للواقع وتنمية خياله لتحليل ما يدور حوله من أحداث ضمن إطار من المتعة والتسلية، إضافة لما لها من دور في تنميه القاموس اللغوي عند الطفل عن طريق استخدام مفردات وعبارات بأسلوب مبسط يتناسب مع عمره.

وبالعكس فغياب مثل هذه الصحف والمجلات ستجعل الطفل الذي دائما يبحث عن كل جديد يلجا لوسائل أخرى حتى الضارة منها، للحصول على المعارف والتسلية بحسب المرشدة النفسية.

زيتون وزيتونة: لا جدوى من الصدور بدون طباعة

«من رأى فرحة الأطفال بحصولهم على الأعداد الأولى من المجلة وحجم المشاركات التي كانت تصل إلى مكتب المجلة ومتابعة صدورها من قبلهم، يدرك ما تعنيه تلك المطبوعات للأطفال بعد حرمانهم بشكل قاسٍ من كل وسائل الترفيه والتعليم» بهذا يصف عبد الحكيم رمضان أهمية مجلات الأطفال وتأثيرها منوها إلى ضرورة استمرار علاقة الطفل بالكتب والمجلات والقراءة وخصوصا بعد غياب الكهرباء وإمكانية متابعة برامج الأطفال على التلفاز أو اللعب في الساحات.

تأسست مجلة زيتون وزيتونة في محافظة إدلب، وصدر العدد الأول منها في آذار ٢٠١٣ تحت شعار «نحن أطفال سوريا نحب اللعب والحياة والحرية» بهدف توفير وسائل تعليمية وترفيهية مساعدة للأطفال الذين حُرموا من مجلات الأطفال التي كانت تصل إلى مناطقهم كما حرموا في كثير من الأحيان من مدارسهم، وتنوعت صفحاتها لتشمل كل الفئات العمرية للأطفال، منها المواد البسيطة كالأبجدية والحساب والقصص، ومنها التعليمية والرياضية والتاريخية والعلوم وتعلم اللغة العربية والخط واللغة الانكليزية».

استمرت بالصدور بشكل ثابت ومنتظم بشكل نصف شهري، وازداد عدد صفحاتها من ٨ إلى ٢٠ صفحة، وبعدد ٣ آلاف نسخة كل أسبوعين، إضافة إلى ألف نسخة غير ملونة (أبيض وأسود) كانت تُوزع في مدينة دوما في الغوطة الشرقية وما حولها، وفي حلب ثم في ريف حماة الشمالي ثم لتوزع في وقت سابق من سيطرة داعش في مدينة الطبقة بريف الرقة حتى وصلت لاحقاً إلى ريف اللاذقية.

وعن أسباب توقفها قال كنجو: «السبب الرئيسي هو توقف تمويل الطباعة والتوزيع، وهو ما كانت تتكفل به منظمة سمارت، وقد كان من الممكن أن تستمر المجلة لو أن تمويل الطباعة مستمر، لكن لا يمكن الاستمرار بدون الطباعة، ولن يكون هناك جدوى إن لم يتصفح الطفل المجلة بشكل ورقي، فالأطفال لا يقرؤون المجلات على الانترنت ومن هنا رفضنا الاستمرار بشكل الكتروني».

ولم تتمكن جريدة زيتون من استيضاح أسباب توقف الدعم بعد محاولة التواصل مع الإدارة.

مخاوف من أفكار متطرفة تسد الفراغ

يحذر رئيس تحرير زورق من التأثيرات» المخيفة» لخلو الساحة لنوع معين من الفكر الموجود في الداخل ويحظى بكل الدعم والإمكانيات وخصوصا في هذا العام الذي لم تفتح المدارس أبوابها حتى اليوم، بعد أن أوقفت المنظمات الداعمة تمويلها لمدارس التربية الحرة في محافظة إدلب وهو ما يشكل خطرا جديا على مستقبل الأطفال.

ويضيف كنجو: لدينا قلق من صدور مجلات أخرى للأطفال لها إيديولوجيات معينة وتوجه سياسي أو ديني، ليس لدينا أية مشاكل مع صدور مجلات جديدة تصدر بإدارات جديدة، شرط أن لا تستغل الأطفال في نشر أفكار الكبار، ومن المهم جدا أن تكون مجلات الأطفال لكل الأطفال السوريين، وسنسعد بكل مجلة جديدة شرط حياديتها وهو الشرط الذي وضعناه لأنفسنا قبل أن نطالب أي جهة أخرى بذلك».

صندوق بريد تم وضعه من قبل مجلة زيتون وزيتونة في مدينة سراقب لتلقي مشاركات الأطفال - صفحة المجلة

يرى البعض أنه في حالة البحث عن النجاة وفي خضم هروبه من بطش الطائرات لا يحلم السوري في إدلب بأكثر من الحماية، ليغدو الحديث عن باقي جوانب الحياة ترف في غير وقته، لتتسع المسافة ما بين واقع الأطفال هناك والتفكير بمستقبلهم، وتتقلص قائمة الأولويات في بند واحد هو المحافظة على وجودهم فقط، متخلين عن قضايا تعتبر من أساسيات حياة الأطفال خارج حدودهم كالتعليم والصحة والتغذية التي تتراجع في وطنهم لصالح البقاء على قيد الحياة.

يطرح «كنجو» بعض الأفكار والمحاولات السابقة في تنفيذ بعض التطبيقات الإلكترونية التي يمكن أن تكون بديلاً عن المجلات المطبوعة وتؤدي إلى تحقيق ذات الأهداف، قائلاً:

"فكرنا بإصدار تطبيقات الكترونية وهي فكرة جيدة جداً ومازالت قائمة ويمكن تنفيذها، لأنها توفر تكاليف الطباعة وتتجنب التلف وهي سهلة الانتشار، ويمكن للطفل أن يتعلم من خلالها الحساب والكتابة والحروف الهجائية، ونمتلك مخزوناً كبيراً من المواد التي يمكن أن نعيد إنتاجها كصوت وصورة وفيديو ومسابقات بشكل تطبيقات، ورغم المنافسة الكبيرة التي ستواجهنا نتيجة للتطبيقات المتوفرة بشكل كبير من كل العالم العربي وهي بإمكانيات ضخمة، إلا أنه يمكن لنا أن نضفي على تطبيقاتنا الخصوصية السورية والمحلية، لكننا نحتاج أيضاً إلى دعم مالي لتنفيذها".

قد يكون من مفارقات الإعلام البديل أن المنظمات التي وقفت وراء استمرار الكثير منها هي ذاتها من ستكون سبباً في توقف تلك الصحافة المتعثرة أصلاً، ومن المحتم أن زيتون وزيتونة وطيارة وزورق لن تكون آخر الوسائل المغلقة.

/zaytonandzaytonah شاركونا

بين هنا وهناك..

«لا تأخذوا شيئاً.. أتركوا هذا ودعوا ذاك.. سيكتشف أمرنا إن أخذناها جميعها.. الأهم فالمهم، لن نحتاج اللباس الشتوي، سنعود قبل أن يعود الشتاء..»

سبعة أعوام مرت، ولم تمح من ذاكرة «قتيبة» كلمات أبيه قبل رحلتهم الأخيرة من منزلهم في اللاذقية باتجاه إدلب هربا من الاعتقال.

وعد البلخي

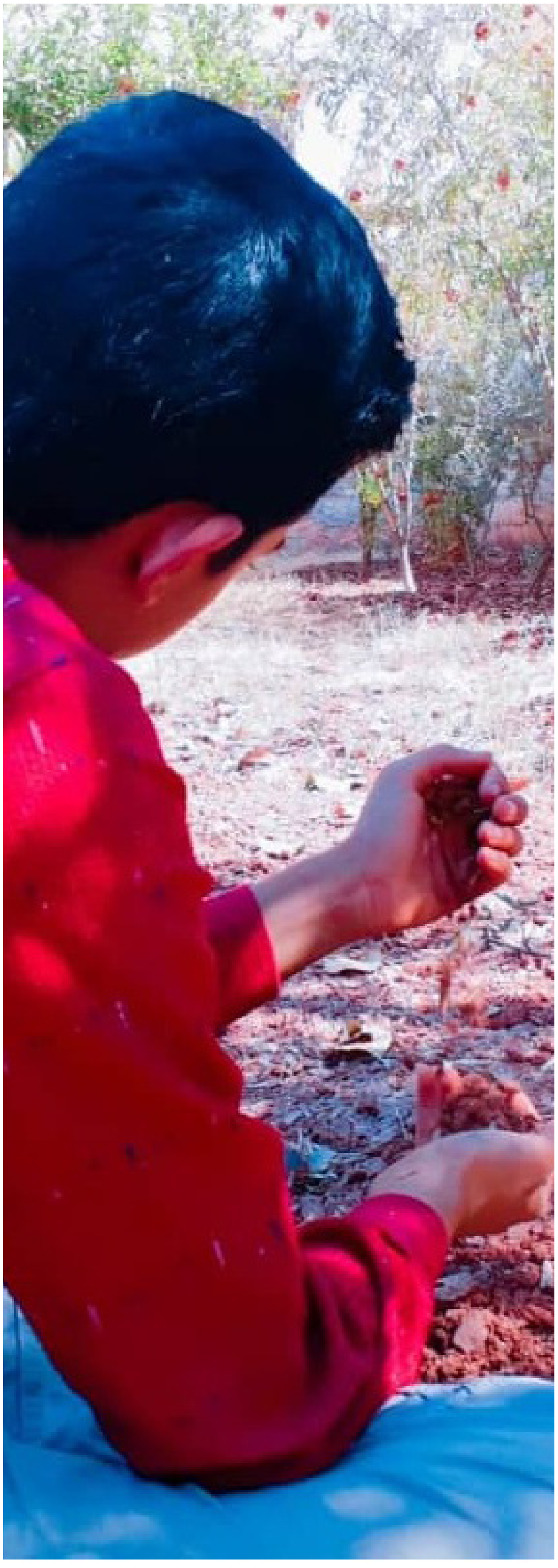

بحياء كشفت عنه ابتسامة خجولة في عينيه بدأ قتيبة سرد حكايته قائلاً:
«أحببت ذلك المنزل، منذ أن انتقلنا للعيش فيه قبل سنوات قليلة، وللمرة الأولى كان لي فيه فسحتي الخاصة وأصدقاء دائمون، بعد أن تنقلنا في بيوت مؤجرة عدة مرات، لكن أكثر ما كنت أحبه في ذلك البيت هي تلك الشرفة الواسعة المطلة على البحر والتي قلما كنت أغادرها.

ولدت باللاذقية في عام ٢٠٠١، لكن والديَ من مدينة كفرنبل في ريف إدلب، التي كنا نزورها بشكل دائم في المناسبات والأعياد ونلتقي في بيت جدي مع الأقرباء، وما زلت حتى اليوم يتنازعني الانتماء ما بين اللاذقية وكفرنبل.

لم يكن سهلاً امتلاك بيت بالنسبة لمتطوع في الجيش السوري ويخدم في المشفى العسكري في اللاذقية كأبي فدخله بالكاد يكفيه قوت عياله، لكنه بمساعدة من جدي ومدخرات أمي لبعض المبالغ، تمكن من تحقيق حلمها في امتلاك بيت في حي الرمل الجنوبي بمدينة اللاذقية.

ما زال المشهد حاضرا أمام عيني، أبي المتوتر والمتصبب عرقا يستعجلنا في خوف مستتر، أصوات الاشتباكات المتقطعة، وجوم أمي واختناقها من فكرة تركها البيت، كأنها سمكة ستغادر الماء.

في فترة سابقة كنت اسمع أحاديث أبي مع أصدقائه وجيرانه بصوت يملؤه الفرح إن كان الأمر يتعلق بالمظاهرات المناهضة للنظام، لكنه يتحول إلى صوت حانق إن تناول قصص القمع والاعتقال التي كانت تتكرر بشكل شبه يومي على الحواجز المنتشرة حول «حي الرمل الجنوبي» حيث كنا نسكن.

كما كنت استمع إلى تحليلات أمي السياسية مع جاراتها وهن يشربن القهوة على الشرفة حيث كنت ألعب، بشكل عام كان «التوجس والخوف والأمل» هو حال أهالي الحي في تلك الفترة من عام ٢٠١١، ورغم أن الحي يحوي على خليط من لاجئين فلسطينيين وبعضاً من باقي أهالي المحافظات القريبة ولا سيما إدلب، إلا أنهم كانوا يتقاسمون شظف العيش وضيق اليد وتضامن مطلق مع ثورة السوريين.

اقتحمَ عناصر الجيش السوري في صباح الأحد ١٤ آب ٢٠١١، حي الرمل الجنوبي برفقة قوّات من الأمن السوريّ وفرق الشبيحة، كما شاركت قوات من البحرية السورية لأول مرة بقصف الحي من الزوارق الحربية.

بعشرين دبابة و٧٠٠ جندي دخلوا الحي بإطلاق نار عنيف وغير مسبوق، قطعوا الاتصالات وشبكات الإنترنت، اعتقلوا مئات الشبان، وقتلوا ما يقارب الأربعين مدنيا، كان يوما جهنميا، استمر إطلاق الرصاص لأكثر من يومين، كانت الأصوات فوق قدرتي على التحمل، ورائحة الموت تفشت في المخيم، مع صمت مطبق من أبي الذي فشل في أن يبدو متماسكاً أمامنا.

نجا أبي من الاعتقال بسبب عمله كمجند في الجيش، رغم الشكوك الذي كانت تدور حوله نظرا لكونه منحدرا من محافظة إدلب المعروفة بمعارضتها للنظام، ما وضعه في دائرة المراقبة من قبل عناصر الأمن، لكنه منذ ذلك الوقت بدء يخطط للانشقاق والخروج من المدينة، ليتمكن بعد عام من ذلك الاقتحام وفي تموز ٢٠١٢ من إخراجنا والالتحاق بصفوف المعارضة في ريف إدلب.

بخطة ساعده فيها صديقه «رياض» وببزته العسكرية وبإصرار شديد على إخراجنا من الحي المحاصر بأربعة حواجز أمنية تتحكم بحركة الداخلين والخارجين إليه، خرجنا بواسطة سيارة إسعاف تابعة للجيش، استعارها والدي من المشفى لمدة ساعتين، وضعنا فيها أقل ما يمكن أخذه تحت ضغط عصبية أبي، توجهنا بعدها إلى المخرج الشرقي للحي، وفي الطريق أوصاني العم رياض أن لا أجيب عن أي سؤال يوجهه عناصر الحاجز إلي، كما طلب من أبي أن يترك له الحديث مع العناصر تجنباً لأي خطأ قد يتسبب فيه انفعاله.

خارج الحي كانت تنتظرنا سيارة ستقلنا إلى إدلب، ودعنا والدي وعاد إلى مقر عمله، وفي اليوم التالي كانت مجموعة من ثوار اللاذقية بانتظاره في قرية «الحفة»، التي تبعد حوالي ٢٧ كيلو مترا عن مركز محافظة اللاذقية، ليبدأ رحلة استمرت ثلاثة أيام بين الجبال، رغم أن الطريق الرئيسي لا يستغرق أكثر من ساعتين ونصف، وذلك بسب انتشار أكثر من خمسين حاجز للجيش على طول الطريق.

بعد ثلاثة أيام وصل أبي إلى كفرنبل المليئة بحواجز الجيش، التي منعته من رؤية عائلته في الأيام الأولى، لاسيما وأن منزله كان مجاوراً لأحد تلك الحواجز، ولم نستطع رؤيته إلا بعد شهر حين تم إخراج قوات النظام من المدينة على يد الجيش الحر في ١٠ آب من عام ٢٠١٢.

شارك والدي في معركة تحرير المدينة، لكنه لم ينخرط في الجيش الحر طويلاً، وآثر اعتزال القتال، لا سيما بعد ظهور فصائل لا تحمل أهداف الثورة السورية وبدء اتساع نفوذها.

منذ نيسان ٢٠١٩ صعد النظام حملته العسكرية على ريف إدلب الجنوبي، وتقلصت المساحات التي كانت تسيطر عليها المعارضة لتنحصر في محافظة إدلب، بينما زاد بطش القصف الجوي بعد دخول روسيا بشكل فعال إلى جانب قوات الأسد، ما أجبرنا على النزوح مرة أخرى باتجاه بلدة سرمدا القريبة من الحدود التركية بعدما صار البقاء في المدينة نوع من الانتحار.

لم أعد ذلك الطفل الذي يكدس ألعابه على شرفة بحرية ويستمع لأحاديث الكبار، لقد شاركت أهالي بلدتي بمظاهراتهم وشهدت كيف تحولت بلدة بحجم مدينة كفرنبل إلى ضمير سوريا الحرة بلافتاتها وشعاراتها، كما عشت القصف والنزوح وخسرت منزلين ومستقبلي الدراسي فشهادات المرحلة الثانوية الصادرة عن مدارس إدلب غير معترف بها دولياً ومن المستحيل أن أذهب إلى حماه لتقديم الامتحانات، نصف عمري عشته ما بين القصف والتظاهر والعنف، كل هذا ولم أبلغ الثامنة عشرة بعد.

لا تزال أمي تحلم بعودتها إلى ذلك المنزل في اللاذقية، كما يستمر أبي بعصبيته المعهودة يراوده الأمل في وطن للجميع، رغم عجزنا جميعا في الوصول إلى أي بقعة خارج إدلب.

ريم.. الأرملة الصغيرة

وعد البلخي

من نافذة غرفتها تقف ريم لتراقب في شرود ما آلت إليه حالتها في ظل هذه الحرب التي سلبتها طفولتها لتحيلها إلى أرملة محطمة وهي ما تزال في السادسة عشرة من عمرها.

تسترجع كيف غير الحصار الذي عاشوه في الغوطة الشرقية من طريقة تفكير أبيها، واضطر بسبب وضعهم المادي القاسي لتزويجها قبل عام، في ذلك الوقت لم تكن ريم تعوف من الزواج غير ارتداء الثوب الأبيض والأساور والحلي، غير أنها سرعان ما وجدت نفسها أمام متطلبات الزوج وأهله، لتتعلم الحياة الزوجية بأصعب الطرق قبل أن تتأقلم مع حياتها الجديدة.

الزوج المحب سامر والبالغ من العمر ٢٥ سنة، شاب نشيط وذو قلب طيب، وعدها أن يفعل ما بوسعه كي يسعدها، ورغم الوضع الأمني والمخاطر التي واجهتها بلدتهم، لم يتغيب سامر عن عمله يوما، كي يؤمن حاجات منزله ولا يخلف وعده لريم.

وذات صباح وبعد مغادرة سامر، ، شعرت بالحاجة للحديث معه، ولدى اتصالها أخبرها صوت غريب «العمر إلك».

قضى سامر جراء انفجار عبوة ناسفة في طريق عمله، لم تنه هذه العبوة حياة سامر فقط، لكنها أيضاً حولت العروس الصغيرة سريعاً إلى أرملة، لتعود إلى منزل أهلها حاملة معها أسى الأرامل، في ظل حصار لا تنقصه الأحزان.

تروي ريم لزيتون كيف توفي والدها تحت الحصار بعد شعوره بالعجز عن تأمين لقمة تسد رمق عائلته، ليتركها تعيش مع والدتها على مساعدات المنظمات الأهلية وبعض الإحسان من الأقارب.

وبناء على نصيحة الأصدقاء بدأت ريم ترتاد أحد مراكز التأهيل التي توفّر للنساء دورات تدريبية في مهن متنوعة كي تساعدهن على إعالة أسرهن. فأصبحت ريم اليوم إحدى أفضل مصففات الشعر في بلدتها.

وترى الناشطة في مجال حقوق المرأة «وضحة عثمان» أن ريم واحدة من ضحايا الحرب والحصار، وما زواجها المبكر إلا إحدى نتائج الحرب التي جعلت من زواج القاصرات في سوريا ظاهرة».

وتضيف عثمان لزيتون: «زواج القاصرات ليس بالجديد على المجتمع السوري والعربي عموما، لكن في سوريا تصاعدت نسبة هذا الزواج، ولا يعود السبب إلى العامل الأمني أو الاقتصادي فحسب، بل تتحمل مسؤوليته أيضا عوامل أخرى منها، انتشار الفكر المتطرف لدى البعض، ومشاكل اللجوء وتشتت الأسر، واليتم الذي أصاب الكثير من الفتيات الصغيرات».

في مخيمات النزوح

«أم عمر» أحدى النازحات من ريف حماة الشمالي، تقيم مع بناتها وولدها الصغير الوحيد في إحدى مخيمات أطمة قرب الحدود السورية التركية، قالت لزيتون:

«فرضت علينا الظروف ما لم نكن نتخيله، فقد كنت أحلم بأن تتابع بناتي تعليمهن الجامعي، ولكن بعد أن دمر منزلنا جراء قصف الطيران ووفاة زوجي، وجدت نفسي مع بناتي بلا سند لنا، مجبرين على النزوح، وسط خليط غريب من العادات والفوضى».

وتضيف أم عمر: «في المخيمات يزوّج الأهالي بناتهم في سن مبكرة للتخلص من أعبائهن المادية، والأهم هو التخلص من القلق عليهن من الخطف والاعتداء، ونتيجة لتلك الظروف اضطررت إلى تزويج إحدى بناتي وهي في الخامسة عشرة من عمرها، ودون حفلة عرس أو مصاغ ولا حتى مهر، كان همي الوحيد أن أحميها من الخطر، وأن أطمئن عليها في بيت زوجها»، موضحة: «لست الوحيدة فحالي كحال الكثير من الأمهات اللواتي ذرفن الدموع بدل الفرح في أعراس بناتهن الصغيرات».

في بلدان اللجوء

تفاقمت ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات السوريات تحت السن القانونية في تركيا والأردن ولبنان، مشكلة كبيرة، نتيجة لنقص الوعي لدى اللاجئين بمخاطر هذا الزواج وطبيعة المشكلات النفسية التي قد تتركها النتائج على الزوجين وعلى الأطفال.

في السويد البلد الذي يستقبل حوالى ١١٠ آلاف لاجئ سوري يشكلون ثاني أكبر جالية في البلاد، وفقاً لأرقام مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لغاية عام ٢٠١٦، تم الكشف عن زواج ١٣٢ طفلة من اللاجئات القاصرات بأشخاص بالغين، من دون تحديد جنسية هؤلاء اللاجئات، وهو ما دفع مصلحة الضرائب إلى تشديد قواعد تقييم حالات زواج الأطفال وتسجيلها، وحتى إن كانت هناك سلطات أخرى وافقت على هذا النوع من الزواج.

ومن الصعوبات التي تواجه الحد من ظاهرة الزواج المبكرة ما جاء على لسان مسؤولة الحماية في المفوضية اللاجئين «صوفي إتزولد»، في تقرير نشر على موقع المفوضية : "على الرغم من المخاطر الجسدية والنفسية، إلا أنه، وفي حال كانت الفتاة في الخامسة عشرة من عمرها وما فوق، وكان جميع الأطراف موافقين، ولم يتم تحديد أي مخاطر أخرى، نواجه صعوبات في منع حصول هذا الزواج المبكر".

أما في ألمانيا، والتي تستوعب ٦٩٩ ألف سوري، يشكلون ثالث أكبر جالية في البلاد، وفق تحقيق لموقع درج نقله عن مركز الإحصاء الاتحادي لعام ٢٠١٨، وبحسب وزارة الداخلية الاتحادية، وصل عدد القاصرات اللواتي تم رصد زواجهن إلى ١٤٧٥ فتاة، من بينهن ٣٦١ تحت الرابعة عشرة من العمر، الأمر الذي دفع وزارة العدل إلى تقديم مشروع قانون بعدم الاعتراف في ألمانيا بعقد زواج أجنبي، في حال كان أحد الشريكين تحت الـ١٨.

في مناطق سيطرة النظام

وفي دمشق كشف القاضي الشرعي الأول طمحمود المعراوي» أن نسبة زواج القاصرات خلال سنوات الأزمة ارتفعت إلى ١٣٪، بعد أن كانت لا تتجاوز ٣٪ قبلها، وأغلبها عقود عرفية، مؤكدا أن حالات زواج القاصرات في دمشق ارتفعت من ٢٤ ألفا في عام ٢٠١٧، إلى ٢٨ ألفا في العام الماضي.

وأشار القاضي إلى وجود ضوابط وضعها القانون تحكم زواج القاصرات، مبينا أنه إذا كان الزواج عبر المحكمة فليس هناك من مشكلة، وإنما تظهر المتاعب حين يكون الزواج عرفيا ودون الضوابط المذكورة، عندها يعاقب الزوجان والشهود والشخص الذي أبرم العقد بالسجن بحسب صحيفة الوطن.

من نافذتها المطلة على بلدة حمورية في الغوطة الشرقية تراقب ريم بحسد وحسرة مثيلاتها بالعمر وهن يرتدن مدارسهن، ثم تفكر بفئة أخرى من الفتيات أجبرتهن الظروف على الزواج قبل الأوان، في تجاوز للقوانين، وإغفال لأن تلك الفتاة لن تكون قادرة على تربية الأطفال بعدما حرمت من الرعاية والحنان.

زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع